



تصور مقترح لتنظيم وتأطير الدروس الخصوصية في سلطنة

عمان في ضوء تجارب بعض الدول

A proposed conception for regulating and framing private tutoring in the Sultanate of Oman in light of the experiences of some countries

تم الحصول على النتائج الموجودة في هذه الورقة العلمية عبر المشروع البحثي الممول من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والإبتكار بسلطنة عمان في إطار برنامج الدعم البحثي المؤسسي المبني على الكفاءة (Block Funding Program) برقم العقد (MoHERI/BFP/ASU/01/2021)

إعداد

علي سعيد سليم المطري
Ali Saeed Salim Al-Matari

مدرس مركز اللغات والدراسات التأسيسية- جامعة الشرقية- سلطنة عمان

عبدالله بن علي الفارسي
Abdullah Ali Al Farsi

راشد محمد سالم الحجري
Rashid M. Salem Al Hajri

محمد بن خليفة السناني
Muhammad Khalifa Al-Sanani

جامعة الشرقية - سلطنة عمان

Doi: 10.21608/ejev.2024.363965

استلام البحث : ٣٠ / ٤ / ٢٠٢٤

قبول النشر: ١٢ / ٥ / ٢٠٢٤

المطري، علي سعيد سليم و الحجري، راشد محمد سالم و الفارسي، عبدالله بن علي و السناني، محمد بن خليفة (٢٠٢٤). تصور مقترح لتنظيم وتأطير الدروس الخصوصية في سلطنة عمان في ضوء تجارب بعض الدول. *المجلة العربية للتربية النوعية*، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٨ (٣٢)، ٢٩١ - ٣٤٢.

<https://ejev.journals.ekb.eg>

تصور مقترح لتنظيم وتأطير الدروس الخصوصية في سلطنة عمان في ضوء تجارب بعض الدول

المستخلص:

تأتي أهمية هذه الدراسة في الوقت الذي يتزايد فيه انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية عالمياً وإقليمياً ومحلياً، وفي غياب السياسات الوطنية المنظمة لهذه الظاهرة، حيث هدفت الدراسة إلى بناء تصور مقترح لتنظيم وتأطير الدروس الخصوصية في سلطنة عمان في ضوء تجارب بعض الدول. وتحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما التصور المقترح لتنظيم وتأطير الدروس الخصوصية في سلطنة عمان في ضوء تجارب بعض الدول؟ واعتمدت الدراسة المنهج المقارن، الذي قارن بين بعض بلدان العالم من أجل وصف وتحليل واقع وآليات تنظيم وتأطير الدروس الخصوصية، والكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بين تلك الأنظمة والسياسات، حيث تم تحليل تجارب وخبرات تنظيم وتأطير الدروس الخصوصية في دول شرق آسيا كالصين واليابان وكوريا الجنوبية، وبعض الدول العربية كالإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وتونس والجهود السابقة لسلطنة عمان. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها ضرورة الاستفادة من الخبرات الخاصة بتنظيم وتأطير الدروس الخصوصية في الدول موضع الدراسة لإصدار السياسة الوطنية لتنظيم وتأطير الدروس الخصوصية في سلطنة عمان. وكذلك التأكيد على المشاركة المجتمعية، وتفعيل دور مجالس أولياء الأمور، والمستويات المحلية في وضع سياسة وطنية بشأن الدروس الخصوصية. إصدار وزارة التربية والتعليم بالتنسيق مع وزارة العمل سياسة وطنية بشأن الدروس الخصوصية. وأيضاً إصدار وزارة التربية والتعليم سياسة وطنية لتنظيم ومتابعة الدروس الخصوصية عن بعد (التعليم الإلكتروني والمنصات الإلكترونية).

الكلمات المفتاحية: تنظيم الدروس الخصوصية، تأطير الدروس الخصوصية، سلطنة عمان، تصور مقترح.

Abstract:

The importance of this study comes at a time when the phenomenon of private tutoring is increasing globally, regionally, and locally, and in the absence of national policies regulating this phenomenon. The study aimed to build a proposed conception of the organization and framing of private lessons in the Sultanate of Oman in light of the experiences of some countries. It tries to study the answer to the following main

question: What is the proposed conception of organizing and framing private lessons in the Sultanate of Oman in light of the experiences of some countries? The study adopted the comparative approach, which compared different countries of the world to describe and analyze the reality and mechanisms of organizing and framing private lessons, and to reveal the similarities and differences from those mechanisms, where the organization and framing of private lessons was analyzed in East Asian countries such as China, Japan, South Korea ,and some Arab countries such as the United Arab Emirates, Saudi Arabia, the Sultanate of Oman, and Tunisia. The study concluded with a set of results, which indicated the need to take into account the expertise of organizing and framing private lessons in the countries under study to issue the national policy for organizing and framing private lessons in the Sultanate of Oman. Emphasizing community participation and activating the role of parent councils and local levels in developing a national policy on private lessons. The Ministry of Education, in coordination with the Ministry of Labor, issued a national policy on private lessons. The Ministry of Education issued a national policy to organize and follow up private lessons via the Internet (e-learning and electronic platforms) .

Keywords: Organization of private lessons, framing of private lessons, Sultanate of Oman, proposed conception.

مقدمة:

حظيت مشكلة الدروس الخصوصية في الفترة الأخيرة اهتمام الباحثين في مجالات مختلفة لمعالجة هذا الموضوع من جوانب متعددة، حيث نشر المعهد الدولي للتخطيط التربوي (IIEP) التابع لليونسكو في العام ١٩٩٩ أول دراسة هامة عن واقع الدروس الخصوصية أجراها مارك براي (Bray,1999)، ولقيت اهتماماً بالغا لدى الأكاديميين على مستوى عدد من البلدان المختلفة، وقد أظهرت نتائج المؤتمر العاشر لوزراء التربية والتعليم في الوطن العربي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (٢٠١٦) أن من بين المشكلات التي تواجه الدول العربية في نظام التقويم

والامتحانات انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية وذلك من أجل الحصول على درجات مرتفعة في الامتحانات.

وسلطنة عمان كباقي دول العالم برزت فيها ظاهرة الدروس الخصوصية وتزايد انتشارها في السنوات الأخيرة بشكل ملفت (الحجري وآخرون، ٢٠٢٣؛ الحجري وآخرون، ٢٠٢٤؛ الرواحي، ٢٠٢١؛ وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٨)، حيث أظهرت نتائج دراسة الحجري وآخرون (٢٠٢٤) أن مستوى الآثار الاجتماعية للدروس الخصوصية في سلطنة عمان من وجهة نظر الطلبة كانت بدرجة متوسطة، وأظهرت الدراسة أن تكلفة الدروس الخصوصية تثقل كاهل الأسر ولا سيما الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسطة بأعباء مالية كبيرة "و" يعتبر الآباء إنفاق الجزء الأكبر من دخولهم سبباً في حصول أبنائهم على أداء تحصيلي يحقق تطلعاتهم. وأظهرت الدراسة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات الطلبة تبعاً لمتغير الصف الدراسي ومتوسط الإنفاق الشهري والمستوى التعليمي للأب بمجموعة توصيات أهمها: الحد من الآثار الاجتماعية للدروس الخصوصية بسن وتفعيل القوانين المنظمة للدروس الخصوصية من قبل وزارة التربية والتعليم.

ومن جهة أخرى وأظهرت دراسة الحجري وآخرون (٢٠٢٣) عن واقع الدروس الخصوصية في سلطنة عمان أن (٢٤.٣%) من الطلبة يتلقون دروساً خصوصية، و(٣١.٢%) من أولياء الأمور يوفرونها لأبنائهم، وأنها تأخذ منحاً تصاعدياً بارتفاع الصف الدراسي، والرياضيات ثم مادة اللغة الإنجليزية تأتي في صدارة المواد الدراسية التي يطلب فيها الطلبة دروساً خصوصية، وأن الدروس الخصوصية تنتشر في كل محافظات السلطنة، وغالبية الطلبة يفضلون حضور هذه الدروس على شكل مجموعات صغيرة وبشكل فردي، وأن نسبة كبيرة منهم يحضرونها في منزل المعلم، و(٨٧.٣%) من أولياء الأمور لا يتعدى إنفاقهم الشهري على الدروس الخصوصية (١٥٠) ريالاً. وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات والمقترحات أهمها: أهمية صياغة استراتيجية وطنية للحد من ظاهرة الدروس الخصوصية. أهمية قيام وزارة التربية والتعليم بتنظيم وتأطير دروس التقوية. إجراء دراسة لبحث المخاطر الناتجة عن تلقي الطلبة لدروس خصوصية في منازل المعلمين وبشكل منفرد. وتأتي هذه الدراسة ترجمة لتوصيات هذه الدراسات بضرورة وضع تصور مقترح لتنظيم وتأطير الدروس الخصوصية في سلطنة عمان في ضوء تجارب بعض الدول.

لذا فإن الدراسة الحالية تسعى للإجابة على السؤال الرئيس التالي: ما التصور المقترح لتنظيم وتأطير الدروس الخصوصية في سلطنة عمان في ضوء تجارب بعض الدول؟ ويتفرع من هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية هي:

١. ما أبرز التجارب العالمية في تنظيم وتأطير الدروس الخصوصية؟
 ٢. ما جوانب تأطير وتنظيم الدروس الخصوصية في سلطنة عمان في ضوء التجارب العالمية؟
 ٣. ما الإجراءات التنظيمية المقترحة لتنظيم وتأطير الدروس الخصوصية في سلطنة عمان في ضوء التجارب العالمية؟
- أهمية الدراسة:**

١. الحاجة للتنظيم وتأطير الدروس الخصوصية في سلطنة عمان بناء على تجارب بعض الدول.
 ٢. ندرة الدراسات العلمية التي بحثت وضع تصور مقترح لتنظيم وتأطير الدروس الخصوصية في سلطنة عمان.
 ٣. ردد صناع القرار ورسمي السياسات التربوية بتصور مقترح لتنظيم الدروس الخصوصية وتأطيرها في سلطنة عمان يمكن الاستفادة منه.
- حدود الدراسة:**

تحدد الدراسة الحالية في وضع تصور مقترح لتنظيم وتأطير الدروس الخصوصية في سلطنة عمان في ضوء تجارب بعض الدول.

منهج الدراسة: تعتمد الدراسة الحالية على المنهج المقارن، الذي يقارن بين نظم التعليم في بلدان العالم المختلفة التي اهتمت بتنظيم وتأطير الدروس الخصوصية.

مصطلحات الدراسة:

- الدروس الخصوصية: ذلك الجهد التعليمي الذي يتلقاه الطالب خارج وقت المدرسة الرسمي من قبل معلم مستأجر، ويتقاضى المعلم مقابل ذلك أجراً محدد من قبل الطالب أو ولي أمره، ويطبق خارج أسوار المدرسة.
- تنظيم الدروس الخصوصية: يقصد به وضع وتنفيذ اللوائح والقوانين والسياسات المتعلقة بتنظيم وتأطير بالدروس الخصوصية.

الإطار النظري:

لا تعد الدروس الخصوصية التكميلية ظاهرة جديدة، بل أن لها تاريخ طويل مثل تاريخ التعليم نفسه، وعلى مدى عقود وحتى قرون، كانت آلية سعى الآباء من خلالها إلى دعم وتعزيز الأداء المدرسي لأطفالهم، ولا سيما في المواد الأكاديمية. ولكن حتى الأونة الأخيرة، كان هذا الحد متواضعاً جداً من حيث الحجم ومقتصراً في معظمه على أسر الطبقة العليا (Zhang, 2021). إن الدافع الأساسي للطلب على الدروس الخصوصية كما يراه الباحثون هو التنافس الاجتماعي؛ ونظراً لأن التحصيل الأكاديمي هو المحرك الرئيس لهذه المنافسة، فإن معظم الدروس الخصوصية تكون مدعومة بالرغبة في تحقيق درجات عالية أو على الأقل مقبولة في الامتحانات.

وأظهرت الأبحاث الدولية أن الأنظمة التعليمية القائمة على الامتحانات في مراحل تعليمية معينة من المرجح أن يكون بها نسب عالية للدروس الخصوصية (Zwier et al., 2021).

ومن المرجح أن يتلقى طلاب الطبقات الاجتماعية العليا دروسًا خصوصية أكثر من أقرانهم في الطبقات الاجتماعية الدنيا ولا يعكس هذا النمط قدرة هذه العائلات على تحمل تكاليف الدروس الخصوصية (Etrich, 2021; Jansen et al., 2021). بل يعكس- أيضًا- الطموحات الأقوى في الطبقات الاجتماعية العليا والامتيازات التي يمكن أن يجنيها الطلاب في الصفوف الأولية من التعليم المدرسي. وترى الأسر أن المؤهلات التعليمية هي أهم طريقة يمكن من خلالها إما تحسين وضعها الاجتماعي والاقتصادي أو الحفاظ على مكانتها العالية بالفعل (Bray, 2021; Pseiridis et al., 2018).

وتجذب هذه الظاهرة الآن اهتمامًا كبيرًا بسبب حجمها وأهميتها. تساهم بعض الدروس الخصوصية في التعلم والتنشئة الاجتماعية للأطفال، وتوفر فرص العمل وعائدات الضرائب. ومع ذلك، فإنه يتطلب أيضًا نفقات منزلية كبيرة ويحافظ على التفاوتات الاجتماعية ويزيد من تفاقمها (Zhang, 2021). حيث أقرت المذكرة التفاهمية لليونسكو (Unesco, 2019, p.6) بأهمية الدروس الخصوصية ولاحظت أن الظاهرة الواسعة الانتشار " غالباً ما يتم تجاهلها في تحليلات النشاط غير الحكومي في التعليم".

وتعمل الدروس الخصوصية على توسيع فجوة الأداء بين الطلاب من مختلف الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية، حيث شهد الطلاب من الأسر ذات المزايا الاجتماعية والاقتصادية مكاسب أكثر أهمية من الدروس الخصوصية (Liao & Huang, 2018). وهذا ما أكدته دراسة (Tsiplakides, 2018) حيث إن طلاب الطبقتين العليا والمتوسطة يتمتعون بميزة الانتقال إلى سوق العمل بمؤهلات تعليمية قيمة تعزز آفاقهم المهنية. مما يعمق الفجوة بين طبقات المجتمع الأخرى وخصوصاً الطبقة الدنيا.

ففي اليابان وثق ساتو (Sato, 2012) منذ أوائل القرن العشرين تطور مدارس خاصة تساعد الطلاب في حل الامتحانات تدعى (Juku). ومع ذلك لم تبرز هذه الظاهرة بشكل كبير إلا في النصف الثاني من القرن العشرين حيث كانت أكثر وضوحاً في شرق آسيا، خاصة اليابان وجمهورية كوريا الجنوبية، وظلت معدلات الالتحاق مرتفعة في كلا البلدين. وأفاد كيمورا (Kimura, 2018) أن معدلات الالتحاق بـ (Juku) في طوكيو بلغت (٣٣.٧%) في المرحلة الابتدائية، و (٥١.٩%) في المرحلة الإعدادية، و (٢٩.٣%) في التعليم المدرسي الثانوي، وأشارت

الإحصائيات الكورية إلى معدلات الالتحاق الوطنية لعام ٢٠١٩ بالدروس الخصوصية بلغت نسبتها (٨٣.٥%) في المرحلة الابتدائية، و(٧١.٤%) في المتوسطة، و(٦٧.٩%) في التعليم الثانوي العام (KOSIS,2020)، كما كانت معدلات الالتحاق مذهلة في هونغ كونج وتايوان (Yung & Bray,2017; Zhan,2014)، وتوسعت خلال الفترة الممتدة بين عامي (٢٠١٠-٢٠٢٠) في وسط الصين (Zhang & Bray,2021). وأفاد مسح للأسر أجراه المعهد الصيني لأبحاث التمويل التعليمي (CIEFR,2017) إلى أن معدلات الالتحاق بالدروس الخصوصية الإقليمية بلغت (٦٠.٨%) في شمال الصين، و(٣٨.١%) في الشرق، و(٣٨%) في الوسط، و(٣٠.٥%) في الغرب (Wei,2018)، وعزا العديد من الباحثين (Feng,2021; Ho,2010) معدلات الالتحاق المرتفعة في شرق آسيا إلى القيم الكونفوشيوسية المتمثلة في الاجتهاد واحترام التعليم.

وفي إنجلترا ويلز/ وجد الاستطلاع الوطني الذي أجرته مؤسسة ساتن ترست (Sutton Trust,2019) أن (٢٧%) من الطلاب الذين شملتهم العينة والذين تتراوح أعمارهم بين (١١-١٦) عاماً قد تلقوا دروساً خصوصية في وقت ما، وبلغت النسبة في لندن (٤١%). وفي اليونان في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ وجد أن (٨٥%) من العينة الوطنية من طلاب السنة النهائية في المدارس الثانوية الأكاديمية يتلقون دروساً خصوصية (Katsillis,2021,p.115). وفي الوقت نفسه هناك تباين من مكان لآخر بمدى انتشار الدروس الخصوصية. ولطالما كانت النسبة منخفضة في بلدان الشمال الأوروبي، مما يعكس أنظمة الرعاية الاجتماعية القوية وثقتها في تعليمها الحكومي، ومع ذلك شهدت الآونة الأخيرة توسعاً كبيراً للدروس الخصوصية في تلك الدول (Christensen & Zhang,2021). وفي الوقت نفسه هناك تباين من مكان لآخر بمدى انتشار الدروس الخصوصية. ولطالما كانت النسبة منخفضة في بلدان الشمال الأوروبي، مما يعكس أنظمة الرعاية الاجتماعية القوية وثقتها في تعليمها الحكومي، ومع ذلك شهدت الآونة الأخيرة توسعاً كبيراً للدروس الخصوصية في تلك الدول (Christensen & Zhang,2021).

وتجذب هذه الظاهرة الآن اهتماماً كبيراً بسبب حجمها وأهميتها. تساهم بعض الدروس الخصوصية في التعلم والتنشئة الاجتماعية للأطفال، وتوفر فرص العمل وعائدات الضرائب. ومع ذلك، فإنه يتطلب أيضاً نفقات منزلية كبيرة ويحافظ على التفاوتات الاجتماعية ويزيد من تفاقمها (Zhang,2021).

ومع ذلك، تحافظ الدروس الخصوصية بشكل افتراضي على التفاوتات الاجتماعية وتؤدي إلى تفاقمها؛ لأن الأسر ميسورة الحال يمكنها تأمين دروس خصوصية أكثر وأفضل جودة من العائلات ذات الدخل المحدود ففي إنجلترا ويلز

على سبيل المثال أشار هولواي وكيربي (Holloway & Kriby,2020,p.173) إلى إحصائيات استقصائية تبين أن (٣١.٢%) من الطلبة الذين تلقوا دروساً خصوصية ينتمون إلى الأسر ذات الدخل المرتفع مقارنة ب ٢٠.٦% من الأسر ذات الدخل المتوسط و (١٥.٥%) من الأسر ذات الدخل المنخفض. ومن الممكن أن تعكس هذه الفوارق الكمية تباينات نوعية أيضاً حيث غالباً ما تتميز الأسر ذات الدخل المرتفع بالقدرة على حصول أطفالهم على دروس خصوصية من مدرسين أكثر كفاءة، وقد تم التوصل إلى نتائج مماثلة في مجتمعات مختلفة مثل اليابان ومصر (Entrich,2017;Sieverding et al.,2019).

وتعمل الدروس الخصوصية على توسيع فجوة الأداء بين الطلاب من مختلف الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية، حيث شهد الطلاب من الأسر ذات المزايا الاجتماعية والاقتصادية مكاسب أكثر أهمية من الدروس الخصوصية (Liao&Huang,2018). وهذا ما أكدته دراسة (Tsiplakides,2018) حيث إن طلاب الطبقتين العليا والمتوسطة يتمتعون بميزة الانتقال إلى سوق العمل بمؤهلات تعليمية قيمة تعزز آفاقهم المهنية. مما يعمق الفجوة بين طبقات المجتمع الأخرى وخصوصاً الطبقة الدنيا.

الدراسات السابقة:

دراسة الحجري وآخرون (٢٠٢٤) هدفت التعرف على الآثار التربوية للدروس الخصوصية على التعليم المدرسي في سلطنة عمان من وجهة نظر المعلمين، واستخدم البحث المنهج الوصفي، وطبق أداة الاستبانة من خلال التطبيق على عينة عشوائية من المدرسين والمدارس بلغت (١٢٢٨) مدرسا ومدرسة بواقع (٥١٨) معلم و(٧١٠) معلمة وخلص البحث إلى: أن للدروس الخصوصية تأثيرات مختلفة على العملية التعليمية ، حيث بينت بأن معظم عبارات محور الآثار التربوية وقعت في الفئة الكبيرة من المقياس وهي الفئة الواقعة بين (٣.٥٥ – ٣.٩٩)، وهذا يدل على هذه الآثار، فجاءت في المرتبة الأولى عبارة تسهم الدروس الخصوصية في سد النقص الحاصل من ضعف أداء بعض المعلمين"، وحصلت على المتوسط الحسابي (٣.٩٩) وبمستوى مرتفع كما دلت الدراسة أن هناك فروق دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الآثار التربوية للدروس الخصوصية تعزى للجنس، ودلت الدراسة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مستويات الآثار التربوية للدروس الخصوصية على المعلمين حسب مؤهلاتهم العلمية وخبراتهم العملية، وتوصي الدراسة بسن القوانين والأنظمة التي تنظم هذه العملية. دراسة الحجري وآخرون (٢٠٢٤) هدفت التعرف على الآثار التربوية للدروس الخصوصية على التعليم المدرسي في سلطنة عمان من وجهة نظر أولياء الأمور،

واستخدمت المنهج الوصفي ، والاستبانة كأداة من خلال التطبيق على عينة قوامها ٢٦٧٣ من الذكور والإناث بنسبة تقريبية تصل إلى ١٥ % وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: إن للدروس الخصوصية أثار تربوية كبيرة سواء من الناحية الإيجابية أو السلبية حسب ما تراه عينة الدراسة حيث أثبتت الدراسة أن معظم عبارات محور الآثار التربوية وقعت في الفئة الكبيرة من الاستبانة وهي الفئة الواقعة بين (٣.٢٩ / ٣.٧٢)، وهذا يثبت هذه الآثار، كما جاءت عبارة مساعدة الطالبة على فهم واستيعاب المواد الدراسية بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣.٧٢)، وجاءت عبارة إهمال المعلم الخصوصي للطلاب الذين يدرسه في المدرسة في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٣.٢٩)، كما اثبتت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الآثار التربوية للدروس الخصوصية على التعليم المدرسي من وجهة نظر أولياء الأمور تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي) وكان لصالح الذكور، في حين أن الدراسة دلت على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بشأن (الدخل الشهري) حيث أثبت بأن الفئة الأكثر دخلا وهي من ١٠٠١ ، فأكثر هي الفئة التي تكثر فيها الاستعانة بالدروس الخصوصية، وتوصي الدراسة بضرورة اتخاذ وزارة التربية والتعليم أهم الإجراءات والقوانين الرادعة لمنع هذه الظاهرة.

دراسة الحجري وآخرون (٢٠٢٤) هدفت الدراسة الكشف عن الآثار الاجتماعية للدروس الخصوصية في سلطنة عمان من وجهة نظر أولياء الأمور والمعلمين. واستخدم الباحثون المنهج الوصفي المسحي التحليلي، وتكونت أداة الدراسة من استبانة تحوي (٨) فقرات. بينما تألفت عينة الدراسة من (١٢٢٨) معلماً ومعلمة، و(٨٢٤) ولي أمر، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الآثار الاجتماعية للدروس الخصوصية من وجهة نظر أولياء الأمور كانت بدرجة متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (٣.٣٧). توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الآثار الاجتماعية للدروس الخصوصية من وجهة نظر أولياء الأمور تعزى إلى متغير الجنس في الدرجة الكلية لصالح الذكور. بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المستوى التعليمي، ومتغير متوسط الدخل الشهري في الدرجة الكلية، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير جهة العمل في الدرجة الكلية. كما أظهرت النتائج أن مستوى الآثار الاجتماعية للدروس الخصوصية من وجهة نظر المعلمين كانت بدرجة كبيرة، إذ بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (٣.٧٩). ولكن لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الآثار الاجتماعية للدروس الخصوصية من وجهة نظر المعلمين في الدرجة الكلية تبعاً لمتغير الجنس، بينما توجد فروق دالة إحصائية في الدرجة الكلية تعزى لمتغير سنوات الخبرة لصالح ذوي الخبرة (أقل من ٥ سنوات). توجد فروق دالة إحصائية في " ضعف مكانة المعلم

الاجتماعية" و" توسيع الفروق الاجتماعية بين الطلبة" والدرجة الكلية تعزى لمتغير المؤهل العلمي لصالح ذوي مؤهل (بكالوريوس). وأوصت الدراسة. بمجموعة توصيات أهمها: الحد من الآثار الاجتماعية للدروس الخصوصية بسن وتفعيل القوانين المنظمة للدروس الخصوصية من قبل وزارة التربية والتعليم

دراسة عيد(٢٠٢٣) يمثل التعليم قاطرة التقدم والنهضة في أي مجتمع من المجتمعات، كما يعد أهم روافد التنمية بها، فالمجتمع الذي يحسن تعليم أبنائه مجتمع سليم قادر على إدارة عملية التنمية وتوجيهها لتحقيق أهدافه، ويواجه التعليم قبل الجامعي تحدياً كبيراً يتمثل في التوسع الكبير في تعليم الظل حيث أصبح بدلاً عن التعليم النظامي، ولهذا أدركت العديد من الدول خطورة ذلك على التعليم النظامي فقامت العديد من الدول بتبني سياسات للتعامل مع تعليم الظل منها: سياسة عدم التدخل، و سياسة الحظر، وكذلك سياسة التنظيم والرقابة، وغيرها. وعليه يتجه البحث الحالي نحو دراسة سياسات تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي في العالم المعاصر، ودولة المقارنة، للوقوف على كيفية الاستفادة منها في تطوير سياسات تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي في مصر. ونظراً لطبيعة البحث واعتماده على وصف سياسات تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي، وتحليلها، والحاجة إلى عقد مقارنة تفسيرية بين دول المقارنة للتوصل إلى مجموعة من الإجراءات المقترحة لتطوير سياسات تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي في مصر، استخدم البحث الحالي المنهج المقارن.

دراسة الحجري وآخرون(٢٠٢٣) هدفت الدراسة للتعرف على واقع الدروس الخصوصية ومدى انتشارها بين طلبة المدارس بسلطنة عمان، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واشتملت عينة الدراسة على (٤٥٤٦) طالب وطالبة، وعلى (٢٦٣٣) ولي أمر ، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وأظهرت النتائج أن (٢٤.٣%) من الطلبة يتلقون دروسا خصوصية، و(٣١.٢%) من أولياء الأمور يوفرونها لأبنائهم، وأنها تأخذ منحاً تصاعدياً بارتفاع الصف الدراسي، والرياضيات ثم مادة اللغة الإنجليزية تأتي في صدارة المواد الدراسية التي يطلب فيها الطلبة دروسا خصوصية، وأن الدروس الخصوصية تنتشر في كل محافظات السلطنة، وغالبية الطلبة يفضلون حضور هذه الدروس على شكل مجموعات صغيرة وبشكل فردي، وأن نسبة كبيرة منهم يحضرونها في منزل المعلم، و(٨٧.٣%) من أولياء الأمور لا يتعدى إنفاقهم الشهري على الدروس الخصوصية (١٥٠) ريالاً. وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات والمقترحات أهمها: أهمية صياغة استراتيجية وطنية للحد من ظاهرة الدروس الخصوصية. أهمية قيام وزارة التربية والتعليم بتنظيم

وتأطير دروس التقوية. إجراء دراسة لبحث المخاطر الناتجة عن تلقي الطلبة لدروس خصوصية في منازل المعلمين وبشكل منفرد.

دراسة عثمان (٢٠٢٢) هدفت إلى تقديم إجراءات مقترحة لممارسات وتدابير التعامل مع تعليم الظل على المستوى القومي والإقليمي والمجتمعي في ضوء الاستفادة من خبرة كل من كوريا الجنوبية وماليزيا، واستخدمت الدراسة الحالية المنهج المقارن لجورج بيريداي، واشتملت الدراسة الحالية على خمس محاور تناول الأول منها إطار تنظيري عن تعليم الظل، بينما تناول المحور الثاني خبرات كل من كوريا الجنوبية وماليزيا في ممارسات التعامل مع تعليم الظل، وتناول المحور الثالث تحليل مقارن لممارسات تعليم الظل في كل من كوريا الجنوبية وماليزيا من خلال المقارنة المبدئية والمقارنة التفسيرية، وتناول المحور الرابع واقع الدروس الخصوصية في مصر، وانتهت الدراسة بالمحور الخامس حيث قدم البحث نتائج الدراسة وإجراءات مقترحة لممارسات التعامل مع قضية الدروس الخصوصية في مصر في ضوء الاستفادة من خبرتي كوريا الجنوبية، وماليزيا.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتبين للباحثين من خلال عرض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدروس الخصوصية من جوانبها المختلفة أن بعض الدراسات ركزت على الآثار التربوية والاجتماعية للدروس الخصوصية من وجهة نظر المعلمين والطلبة وأولياء الأمور، وقد عملت بعض الدراسات على دراسة واقع الدروس الخصوصية ومدى انتشارها بين طلبة المدارس بسلطنة عمان. كذلك عملت بعض الدراسات إلى تقديم إجراءات مقترحة وتدابير التعامل مع الدروس الخصوصية، وتقديم بدائل للحد من هذه الظاهرة، كذلك الأسباب والدوافع وراء انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية، ومراجعة اللوائح الخاصة بالدروس الخصوصية. وقد تبين بشكل عام قلة وجود دراسات عمانية بحث في بناء تصور مقترح لتنظيم وتأطير الدروس الخصوصية في ضوء تجارب بعض الدول.

المحور الأول: أبرز التجارب العالمية والمحلية والإقليمية في تنظيم وتأطير الدروس الخصوصية

نسعى هنا إلى تقديم مجموعة من أبرز التجارب العالمية والمحلية والإقليمية في تنظيم الدروس الخصوصية، حيث أن كل نموذج له سمات تميزه عن الآخر.

١. اليابان:

ينظر إلى جوكو على نحو متزايد على أنها جهات فاعلة مهمة في مجال التعلم خارج المدرسة، وحاول تعزيز الشراكات بين المدارس والجوكو والمجتمعات المحلية. في عام ٢٠١٤ اعترفت وثيقة بعنوان خلق بيئة تعليمية بعد المدرسة بيوم

السبب لإثراء تعلم الأطفال صادرة عن القسم الفرعي للتعلم مدى الحياة التابع للمجلس المركزي للتعليم رسمياً بجوكو كشريك في الدروس الخصوصية والتعلم التجريبي. ومنذ ذلك الحين، أصبح مقدمو خدمات الدروس الخصوصية مرئيين ونشطين بشكل متزايد في برنامج جوكو الذي أطلقتها الحكومة وغيره من برامج ما بعد المدرسة.

- التنظيم الذاتي للدروس الخصوصية في اليابان

يتلاءم التنظيم الذاتي الموسع الواضح في العقود الأخيرة مع الرؤية التي تم تحديدها في إنشاء جمعية الجوكو اليابانية في عام ١٩٨٨، والتي كان من بين وظائفها وضع "معايير ذاتية للأنشطة التجارية المناسبة في صناعة الدروس الخصوصية" (Isashiki, 2017). ومن بين هذه المعايير الذاتية: العقود، والكشف عن المعلومات، وحماية المستهلكين، وحماية المعلومات الشخصية، وضمان صحة الأطفال وسلامتهم. وبالإضافة إلى ذلك، مصادقة جمعية جوكو اليابانية على الدروس الخصوصية التي تلبى المعايير، ومراقبة ظروف العمل للمعلمين بدوام جزئي. ومع ذلك، فإن جمعية الجوكو اليابانية ليست سوى واحدة من العديد من جمعيات الجوكو، وتشكل عضويتها ٠.٨٪ فقط من الصناعة. ووثق سوتو (Soto, ٢٠١٢) ٥٠ رابطة كبرى من جمعيات الجوكو، وأشار إلى أن أكثر من ١٠٠ جمعية جوكو كانت موجودة تاريخياً مع مرور الوقت، وكثير منها صغير ومحلي. وتجمع هذه الجمعيات أعضاء من مختلف الفئات، وتحافظ على تنوع نظام التعليم في الظل. وتتشارك بعض الجمعيات في حين تتنافس جمعيات أخرى، حسب مهامها. بالإضافة إلى حماية أعضائها، بعض الجمعيات منصات للأعضاء لتبادل الخبرات وإجراء البحوث في مجالات مثل التربية والمناهج الدراسية، وتدريب المعلمين، وتوظيف الطلاب، والإدارة المؤسسية، والعمليات التجارية.

٢. الصين

على الرغم من أن تعليم الظل لم يظهر في الصين إلا في التسعينات، فإن نطاقه ومستوى تنميته لحق بالدول التي تطور فيها تعليم الظل على مدى قرن من الزمان وتجاوزها. وساهمت سرعة التوسع في التنمية التعليمية والاجتماعية - الاقتصادية في الصين، ولكنها جلبت أيضاً آثاراً سلبية، بما في ذلك إخضاع الأسر لمنافسة شرسة وخلق ضغوط مفرطة على الطلاب. كما اعتادت الصين أن تتخلف كثيراً عن جيرانها في تنظيم الدروس الخصوصية، ولكن في غضون ثلاث سنوات فقط بعد إصدار أول سياسة وطنية بشأن الدروس الخصوصية في عام ٢٠١٨، أصبحت البلاد التي بها أكثر اللوائح تفصيلاً وشمولاً التي سنّها أكبر عدد من مسؤولي الإنفاذ (Zhang, 2021).

مراحل تطور التعليم الخصوصي في الصين:

أ. مرحلة الظهور والازدهار للدروس الخصوصية (١٩٩٠-١٩٩٩): في هذه المرحلة توسعت الدروس الخصوصية إلى ما هو أبعد من المدارس والأسر. وفي المدن على وجه الخصوص، استخدم بعض المعلمين وقادة المدارس السلطة في المدارس لتأمين العملاء للدروس الخصوصية التي تقدمها بأنفسهم. وبدأت مراكز الدروس الخصوصية في الظهور بأعداد كبيرة.

ب. مرحلة المؤسسات والطفرة الثانية (٢٠٠٠-٢٠١٠): حظرت الحكومة الصينية الدروس الخصوصية، ونقلت بعض المدارس دروسها إلى مباني شركات الدروس الخصوصية. وانتقل العديد من المعلمين العاملين لحسابهم الخاص إلى مؤسسات التدريس الخصوصي التي انتشرت في المباني التجارية والسكنية. انضم العديد من المعلمين وطلاب الجامعات إلى شركات (الدروس الخصوصية) كمدرسين بدوام جزئي، وتنبت الدروس الخصوصية عبر الإنترنت في الفضاء الافتراضي.

ت. مرحلة تعميق المؤسسات والتخصصات (٢٠١١-٢٠١٨): تميزت بتقدم تكنولوجيا التعليم، واستكملت أساليب التدريس التقليدية بأشكال عبر الإنترنت وتعدد دور المعلم مع تقسيم العمل والتخصص في المناهج الدراسية. وزادت المنافسة في السوق ووضعت الشركات الكبرى مناهج دراسية مستقلة لم تعد تتبع المدارس، وسيطر السوق على مناهج تعليم الدروس الخصوصية والتربية التي تتحدى المناهج الدراسية الرسمية. لم تكن الحدود واضحة بسبب الشراكات بين القطاعين العام والخاص (Zhang & Bray, 2017).

ث. مرحلة صرامة اللوائح الحكومية (٢٠١٨ - يوليو ٢٠٢١): تميزت بصرامة اللوائح والقوانين الحكومية التي تضمنت رقمه وتحسين الدروس الخصوصية التي أفرزتها جائحة كوفيد-١٩. وعلى الرغم من إنفاذ اللوائح الوطنية بشأن الدروس الخصوصية، واصلت الشركات الكبرى توسعها في المدن والمناطق الريفية ذات المستوى الأدنى، باستخدام الابتكارات التكنولوجية. واغتنمت شركات الدروس الخصوصية على الإنترنت الفرصة للتوسع خلال أزمة كوفيد - ١٩. زاد Covid-19 من قوة التكنولوجيا ورأس المال في التعلم الرقمي، ووسعت الدروس الخصوصية عبر الإنترنت مساحة التعليم الخصوصي بشكل كبير.

ج. مرحلة التشريع يوليو ٢٠٢١: واجهت الدولة القوية السوق القوية بالزام جاد. وقد صيغت القوانين واللوائح بسرعة كبيرة، تطمح إلى "تصحيح" الدروس

الخصوصية من "ممارسة الأعمال التجارية" إلى "ممارسة التعليم". وكان أحد الآثار الفورية للتشريع هو الانخفاض الحاد في حجم الدروس الخصوصية المؤسسية واستئصال رأس المال المكثف. إلا أن هناك العديد من الأسباب تكمن وراء تعليم الدروس الخصوصية، ولا يزال هناك طلب كبير لا يمكن تلبيتها بالكامل من خلال التعليم المدرسي أو التعليم الأسري.

تنظيم الدروس الخصوصية في الصين: (Zhang & Bray, 2018)

- تنظيم الدروس الخصوصية داخل المدارس وخارجها: أدت السياسات الرامية إلى تخفيف عبء الدراسة، بما في ذلك حظر الدروس الخصوصية ذات الرسوم المنخفضة التي تنظمها المدارس، عن غير قصد إلى توسيع نطاق التدريس الخصوصي (Zhang & Bray, 2018).

- تنظيم الدروس الخصوصية من قبل المدارس والمعلمين:

أدى التوسع في التعليم النظامي خلال التسعينات، ولا سيما في المرحلتين الثانوية العليا وما بعد الثانوية، إلى زيادة الطلب على الدروس الخصوصية. ولا تزال اللوائح في هذه الفترة تركز على توفير الدروس الخصوصية من جانب المدارس والمعلمين. وكانت بعض اللوائح جزءاً من سياسات الحد من الأعباء التي تحظر على المدارس التعجيل بالتعليم في المناهج الدراسية الوطنية ومن توفير الدروس الخصوصية، وقد اختصرت هذه اللوائح ساعات الدراسة الرسمية وزادت من القلق بين بعض الآباء الذين رتبوا بعد ذلك التدريس للتعويض، كما أن انخفاض ساعات الدراسة قد فرج عن وقت المعلمين للدروس الخصوصية، وعزز المؤامرات بين المدارس وشركات الدروس الخصوصية.

- تنظيم الدروس الخصوصية من قبل الشركات الخاصة:

حولت سياسة الحكومة في اللوائح الوطنية لعام ٢٠١٨ التركيز من مقدمي الخدمات الرئيسيين إلى الجهات الفاعلة في السوق. وقد أصدرت أربعة فروع للحكومة الوطنية بياناً أولياً مشتركاً (٢٠١٨)، وأعقبه بعد شهر إشعار من وزارة التعليم لتسريع تنظيم مشاريع الدروس الخصوصية، وصدر المكتب العام لمجلس الدولة في أغسطس ٢٠١٨ وثيقة رئيسية ثلاثة تتضمن تعليمات مفصلة، والتي تعكس تصميم الحكومة الوطنية على تنظيم الدروس الخصوصية كقضية ذات أولوية.

وأعقب الوثيقة الرئيسية سلسلة من وثائق المتابعة التي وضعت المتطلبات في مجالات محددة. على سبيل المثال، عدلت وثيقة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨ تدابير التعامل مع انتهاكات أخلاقيات المهنة من قبل معلمي المدارس الابتدائية والثانوية. وحددت العقوبة للمعلمين الذين ينظمون أو يقدمون الدروس الخصوصية، والمعلمين الذين يعلنون عن الدروس الخصوصية أو يقدمون الطلاب للحصول على

رشاوي. نظرا لأن الكثير من الدروس الخصوصية تحولت من خارج الإنترنت إلى التحايل على اللوائح (مثل حظر التجول والمنطقة لكل توتي)، تم إصدار سياسة وطنية تنظم الدروس الخصوصية عبر الإنترنت في يوليو ٢٠١٩ (Zhang, 2019). أدى سن سياسات ٢٠١٨-٢٠١٩ إلى سوق أكثر تنظيما كان أكثر فعالية مع شركات الدروس الخصوصية الكبيرة (Zhang, ٢٠١٩). وتحدى بقاء ومشروعية الشركات المتوسطة والصغيرة، التي ذهب بعضها تحت الأرض. وينطوي إنفاذ السياسات على تكاليف باهظة لكل من الحكومات وشركات التدريس. استثمرت شركات الدروس الخصوصية الكثير للحصول على التراخيص والامتنال، وقام العديد منها بتحويل العبء المالي إلى المستهلكين من خلال رفع أسعار الدروس الخصوصية. وعلى الرغم من أن سياسة عام ٢٠١٨ تنص على أنه لا ينبغي لمؤسسات الدروس الخصوصية فرض رسوم لمرة واحدة على فترات زمنية تتجاوز ثلاثة أشهر، إلا أن العديد من مقدمي الخدمات لا يزالون يفرضون رسوما لمرة واحدة لمدة ستة أشهر أو سنة أو حتى سنتين.

ونتيجة لذلك، أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ومجلس الدولة في تموز/يوليه ٢٠٢١ سياسة بعنوان "زيادة تخفيف عبء الواجبات المنزلية والدروس الخصوصية خارج المدرسة لطلاب التعليم الإلزامي" (الصين، المكاتب العامة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ومجلس الدولة، ٢٠٢١). وتهدف هذه السياسة إلى "التخفيف المزدوج"، أي عبء الدراسة الناجم عن التعليم المدرسي ومن الدروس الخصوصية الخارجية. وكانت الأهداف العامة هي حماية رفاه الطلاب، والحد من الدراسة والأعباء المالية، وتخفيف مخاوف الوالدين. واستهدفت التدابير المتعلقة بالدروس الخصوصية على وجه التحديد الطبيعة الهادفة للربح لرأس المال، الذي اعتبر سببا في العديد من الجوانب السلبية لصناعة تعليم الظل. وقد اتبعت السياسة العامة سلسلة من اللوائح التي تتناول جوانب محددة، مثل مواد التدريس، والرسوم، والإعلان، والعقود، ومؤهلات المعلمين.

- القوانين واللوائح: سن سياسات منسقة مع الاهتمام بالتعليم والتعليم الخصوصي وتنقيف الأسرة:

وإدراكا منها بأن المدارس والأسرة ومساحات تعليم الظل كلها جزء لا يتجزأ من تعليم جيل الشباب، كرست سياسات عام ٢٠٢١ جهودا متضافرة لكل من التعليم المدرسي وتعليم الخصوصي مع إيلاء اهتمام إضافي لتعليم الأسرة. فمن ناحية، حاولت التدابير الحد من نطاق الدروس الخصوصية واتخاذ إجراءات صارمة ضد الممارسات الضارة. ومن ناحية أخرى، وكحماية المدارس من للدروس الخصوصية، وتعزيز المسؤوليات المدرسية، وتعزيز نوعية التعليم وإنصافه. وبالإضافة إلى ذلك،

صدرت سياسة لتعزيز تعليم الأسرة لتعزيز دور الوالدين كأول مربين لأطفالهم ومساحة الأسرة كأول فصل دراسي للأطفال

- **نشر الموظفين اللازمين: التحول المؤسسي لتأمين الموارد البشرية والمالية:** وهناك حاجة إلى موظفين مؤهلين على المستويات المحلية للحكومة ليس فقط من أجل التنظيم والتحقق من الموقع، ولكن أيضا لفحص مواد التدريس التي تحتاج إلى خبراء في المناهج والكتب المدرسية. كما تحتاج الحكومات المحلية إلى تأمين التمويل والدعم التقني للحكومة الرقمية كوسيلة للتعويض عن نقص الموظفين المؤهلين. وأنشئت في وزارة التعليم إدارة لتنظيم الدروس الخصوصية إصدار سياسة التخفيض المزدوج. وأنشئت إدارات مناظرة على مستوى المقاطعات والبلديات والمقاطعات. منحت السلطات التعليمية حقوق إنفاذ أكبر لتنظيم تعليم الظل.

- **الشراكات وتثقيف المستهلكين والتنظيم الذاتي** يتحقق ذلك عن طريق:

- تعزيز الشراكات مع وسائل الإعلام الرسمية من أجل تثقيف وإعداد المستهلكين للدروس الخصوصية ومقدمي الدروس الخصوصية.
- تعزيز الشراكات مع مؤسسات البحوث مثل الجامعات ومراكز الفكر من أجل تقييم السياسات وتحسينها ودعم التنظيم الذاتي.
- تعزيز الشراكات مع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى على الصعيد الوطني لتنظيم الشؤون المالية لمؤسسات التدريس.

٣. كوريا الجنوبية

جذب تعليم الدروس الخصوصية في كوريا الجنوبية، والتنظيم الحكومي له، انتباه العديد من الدول (Bray & Lykins, 2012) وفقا لخدمة المعلومات الإحصائية الكورية (KOSIS, 2020)، تلقى ما يقرب من ٧٤.٥٪ من طلاب K-12 التعليم الخصوصي في عام ٢٠١٩. علاوة على ذلك، تكشف بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) حول الإنفاق الخاص على التعليم في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن كوريا لديها أعلى إنفاق في الناتج المحلي الإجمالي على تعليم الظل في آسيا (OECD, 2020). ويعرف قانون هاغون (Hagwon Act, 2019) ويقصد به قانون إنشاء وتشغيل معاهد التدريس الخاصة والدروس اللامنهجية -التدريس الخصوصي بأنه: يتضمن نقل المعرفة وتقنيات التدريس والفنون إلى الطلاب في المدارس الابتدائية والثانوية والطلاب الذين يستعدون للامتحانات المتعلقة بالقبول أو التأهيل.



وقد وضعت وزارة التعليم الكورية الجنوبية قانون هاغون (قانون إنشاء وتشغيل وتعليم المعاهد الخاصة) ومراسيم الإنفاذ المتصلة به وأدارته، وهي الهيئة الرئيسية المسؤولة عن توفير اللوائح العامة لإدارات التعليم المحلية. وفي الوقت نفسه، تنظم الحكومات المحلية الأحكام المحددة والمفصلة لتعليم الخصوصي. صنفت إدارات التعليم المحلية، مثل مكتب التعليم في Gyeongsangnam-do (Changwon, 2020)، ومقدمي خدمات التعليم الخصوصي إلى ثلاث فئات: هاغون (hagwons)، ومراكز التدريب (Gyo Seup So)، والمعلمين الخصوصيين. يمكن لـ Hagwons تدريس مئات الطلاب في مواضيع غير محدودة، وتقوم مراكز التدريب بتدريس عدد محدود من الطلاب في موضوع واحد فقط، في حين أن المعلمين الخاصين عادة ما يكونون من طلاب الجامعات والدراسات العليا الذين يقدمون الوصاية الخاصة كوظيفة بدوام جزئي (Piao & Hwang, 2021). وتعتبر كوريا الجنوبية بها أكثر أشكال الدروس الخصوصية حيث أن بها أكبر نسبة أنتشار لها، ففي عام ٢٠٢٠ كان ٧٠.٢٣ % من الطلابي الكوريين مشاركين في الدروس الخصوصية، و ٨٥ % من طلاب المدرسة الابتدائية، و ٦٨.٨ % من طلاب المدرسة المتوسطة، و ٨٥ % من طلاب المدرسة العليا والغرض منها هو استخدامها كإستراتيجية إثرائية لرفع الأداء المدرسي للطلبة (Lee, 2019). في عام ٢٠٢٠، كان لدى كوريا ٧٣،٨٦٥ طالبا (Hagwons) يدرسون ويدربون الطلاب في المناهج الدراسية (Kosis, ٢٠٢٠). لذا فإن مراكز الهاغون ومراكز التدريب تخضع لتنظيم أكثر صرامة من المدرسين الخصوصيين. قبل جائحة COVID-19، ركزت اللوائح القانونية في المقام الأول على مؤسسات الدروس الخصوصية الواسعة خارج الإنترنت. وتصنف كوريا مؤسسات الدروس الخصوصية على المستوى القانوني ولديها أحكام صريحة تنظم كل شيء من المرافق وأماكن الدروس الخصوصية والنظافة البيئية والسلامة إلى الرسوم الدراسية والمعلمين. والجدول التالي: يوضح الأبعاد التنظيمية لمقدمي الدروس الخصوصية.

جدول (١) الأبعاد التنظيمية لنوع مقدمي خدمة الدروس الخصوصية
(Hagwon Act, 2019)

نوع مقدم خدمة الدروس الخصوصية	هاغوننس (المعاهد الخاصة)	مراكز التدريب (Gyo Seup So)	المعلمين الخصوصيين
عدد المتعلمين	١٠ طلاب أو أكثر في وقت واحد	٩ طلاب في نفس الوقت	٩ طلاب في نفس الوقت
موضوع التدريس والهدف	يمكن تدريس مواد متعددة	موضوع واحد فقط لكل شخص لكل مكان	يمكن تدريس مواد متعددة
حجم المنشأة	مقياس المنشأة وفقا لأحكام المرسوم (١)	الحد الأدنى للحجم المطلوب للتدريس	لا يمكن تطبيقه
سعة الإشغال المؤقتة	أقل من ١ شخص لكل متر مربع من	١ متر مربع لكل (٠.٣) شخص أو	٩ أشخاص أو أقل

المجلة العربية للتربية النوعية ، مج (٨) - ع (٣٢) يوليو ٢٠٢٤ م

متوسط المساحة لكل طالب)	الفصول الدراسية، غرفة القراءة (٠.٨) شخص أو أقل. غرفة التدريب أقل من ١ شخص للشخص الواحد. ١.٥ m ²	أقل (٩ أشخاص أو أقل / ٥ أشخاص أو أقل في حالة دروس البيانو)
مكان التدريس	مرفق المعيشة في الحي من النوع ٢ (هاغون) مرفق البحوث التربوية	مرفق المعيشة في الحي من النوع ٢ (مركز التدريس)
أسباب عدم أهلية المنشأة / المشغل	المادة ٩ من قانون إنشاء وتشغيل المعاهد الخاصة والدروس الخصوصية	المادة ١٤ (٨) من قانون إنشاء وتشغيل المعاهد الخاصة والدروس الخصوصية
التحقيق في الجرائم الجنسية / تاريخ الاعتداء على الأطفال	المشغل الثابت: مدرس، موظف ، إلخ في مكتب دعم التعليم : المؤسسة / المشغل	مساعد (التدريس المستحيل): مدرس مكتب دعم التعليم (لا يخضع للتحقيق في تاريخ جريمة إساءة معاملة الأطفال)
توافر المدربين	متاح للتوظيف	لا توظيف
الرسوم الدراسية	قابل للتطبيق	ملائم
استخدام الاسم	الاسم الصحيح + (غرفة المطالعة)	الاسم الصحيح + مادة التدريس + الفصل
تنقية البيئة التعليمية، إلخ.	قابل للتطبيق	ملائم
وقت الدرس	قابل للتطبيق	ملائم

المصدر:

<https://www.law.go.kr/LSW//ordinBylInfoPLinkR.do?lgovOrgCd=9010000&ordinSeq=1415045&bylSeq=7101797>.

وفي المقابل وضعت وزارة التربية والتعليم الكورية الجنوبية ممثلة بمكتب دعم التعليم قواعد منظمة في تسجيل الدروس الخصوصية/المستندات المطلوبة لإعداد التقارير وتغيير المعلمين الفرديين (الخصوصيين) نظمها قانون هاغوس نختصرها في الجدول التالي:

جدول (٢) القواعد المنظمة لإعداد التقارير وتغيير المعلمين الخصوصيين
(Gyeongsangnam-do Office of Education, 2020)

الخدمة	الملفات المطلوب	مدة الإنجاز
الإبلاغ عن مدرسين خاصين	- نموذج تقرير التدريس الفردي (مقدم من مكتب التعليم) - شهادة التحصيل الدراسي النهائي (أصلية) - نسخة من الشهادة (مقصورة على الشخص المعني) - عدد ٢ صور (3 × 4) - هوية شخصية	٣ أيام
إخطار بتغيير مدرس	تغيير مدرب التدريس الفردي (مقدم من مكتب التعليم)	يوم واحد

تصور مقترح لتنظيم وتأطير الدروس الخصوصية في سلطنة عمان في ضوء علي المطري وآخرون

	• (قديم) شهادة تقرير • المستندات التي تثبت التغيير (على سبيل المثال، شهادة الخلفية الأكاديمية، وتسجيل المقيمين ، وما إلى ذلك) • صورة واحدة (3 × 4) • هوية شخصية	خصوصي
يوم واحد	• إشعار بتدريس خصوصي غير مدرسي (مقدم من مكتب التعليم) • هوية شخصية	إخطار بإلغاء مدرس خصوصي
يوم واحد	• طلب إعادة إصدار شهادة إخطار مدرس خصوصي (مقدم من مكتب التعليم) • شهادة تسجيل مدرسين خاصين • صورة واحدة (3 × 4) • هوية شخصية	طلب إعادة إصدار شهادة إخطار مدرسين فرديين

مع الأخذ في الاعتبار الملاحظات التالية: Gyeongsangnam-do Office of (Education, 2020)

(أ) المواد المستثناة من الإخطار بالدروس الخصوصية: الطلاب الملتحقون بالجامعات (بما في ذلك مدارس الدراسات العليا) والمدارس المعادلة لها (ومع ذلك، يخضع الطلاب الحاصلون على إجازة للإبلاغ عنهم)

(ب) مكان الإبلاغ: مكتب دعم التعليم المحلي الذي له ولاية قضائية على مكان الإقامة وفقا لتسجيل المقيم

(ج) لا توجد قيود على المؤهلات (الخلفية التعليمية والخبرة) لفرادى المعلمين

(د) إذا كان مكان الدروس الخصوصية هو مكان الإقامة، يمكن لمدرس واحد فقط الإبلاغ

(هـ) يجوز أيضا إصدار أمر بتعديل رسوم الدروس الخصوصية لفرادى المعلمين.

يتبين لنا أن كوريا الجنوبية سنت العديد من القوانين واللوائح المتعلقة بتنظيم تعليم الدروس الخصوصية، والتي يمكن اعتبارها سياسات تنظيمية أو تفاعلية. من منظور السياسة وتعريف تشو (kim, 2016) للسياسة التنظيمية، تميل سياسات التدريس إلى الحد من التعليم الخصوصي والتحكم فيه، من حيث مكان التدريس، والنظافة البيئية، وما إلى ذلك متحيزة نحو السياسة التنظيمية. إلا أن هذه السياسة التنظيمية تأثرت بفعل النقشي المفاجئ لجائحة كورونا، في دراسة نظرية حول سياسات تعليم الظل (التعليم الخصوصي)، يقترح زانج وبراي (Zhang & Bray, 2020) نموذجا خماسي الأبعاد لتنظيم التعليم الخصوصي وهي: القوانين واللوائح، والتنظيم الذاتي ، وتثقيف المستهلكين ، ونشر الموظفين ، والشراكات. وتتمثل

السياسات الكورية الجنوبية خلال جائحة كوفيد-١٩ بشكل رئيسي في أربع مجالات هي: (Zhang & Bray, 2020) أولاً: مراجعة هاغون والقوانين واللوائح المتعلقة بإغلاق هاغون، والتي تهدف إلى حماية المدارس باعتبارها مقدمي التعليم العام المهمين ومن ثم الحفاظ على الوضع الثانوي لتعليم الخصوصي. ثانياً، التنظيم الذاتي للرابعة الكورية هاغون (KAOH) في الضغط وتعزيز سلسلة من السياسات. ثالثاً: شفافية ومراقبة الرسوم الدراسية المتعلقة بالمستهلكين.

رابعاً: الشراكات كما يتجسد في التعاون بين الحكومة الكورية وسوق التعليم الخصوصي من خلال منصة موارد تعليمية رقمية تسمى نظام البث التعليمي الكوري (EBS)، والتي توفر دورات وموارد تعليمية رقمية مجانية للطلاب على المستوى الوطني.

٤. إنجلترا. برنامج التعليم الخصوصي الوطني في إنجلترا (مكتب التربية العربي لدول الخليج، ٢٠٢٣):

إنشاء برنامج التعليم الخصوصي الوطني ومبرراته برنامج التعليم الخصوصي الوطني مبادرة يديرها قطاع التعليم، وتمولها الحكومة، وقد أشرف على تصميمها لأول مرة مجموعة من المؤسسات الخيرية (EEF) بما في ذلك مؤسسة المنح التعليمية، وهي مؤسسة أنشئت عام ٢٠١١ م، لإنشاء أدلة ذات جودة عالية، وجمعها، والتشجيع على استخدامها لتحسين التعليم والممارسات التعليمية الأخرى. وبناء على ذلك، انضمت مؤسسة المنح التعليمية إلى نظام التعليم في ظاهرة فريدة من نوعها؛ نظراً للحلول التي تصلح «لخبرتها الراسخة في تحديد لتحسين مخرجات الطلاب، ووضع ملف تعريف جدير بالثقة بالتعاون مع قادة المدارس والمعلمين. وانبثاقاً من تعاونها مع مجموعة أساسية من الشركاء، مثل: مؤسسة سوتن تراس، وإمبيتس، ونيسا، وتيتش، وفيرست، نجحت مؤسسة المنح التعليمية في اعتبار التعليم الخصوصي عالي الجودة حلاً محتملاً للتخفيف من الآثار السلبية المترتبة على إغلاق المدارس. ومثلت قاعدة الأدلة وثقافة التعليم الخصوصي الحالية في إنجلترا أحد العوامل الرئيسية في مقترح السياسة الذي وافقت عليه الحكومة.

يعد انتشار التعليم الخصوصي في إنجلترا واختلاف المتلقين عادة من الأمور المدعومة بالوثائق؛ فقد أثبتت الدراسات التي أجرتها مؤسسة سوتن تراس (Sutton Trust) أنه في عام ٢٠١٩ أفاد (٣٤%) من الطلاب الذين ينتمون إلى الأسر ميسورة الحال أنهم قد لجأوا إلى التعليم الخصوصي، على عكس (٢٠%) من الطلاب المنحدرين من الأوساط المحرومة. فالتعليم الخصوصي من الأمور التي يقبل عليها

أولياء الأمور أو مقدمو الرعاية لتزويد أطفالهم بمزيد من الدعم إلى جانب تعلمهم الصفي. ومع ذلك فإن تكاليف التعليم الخصوصي من قبل المدارس لمساعدة الطلاب ليس مألوفاً؛ لذلك فإن برنامج التعليم الخصوصي الوطني يستهدف التأثير على السوق لتحقيق هذه الغاية. وأيدت ذلك تجربة أجرتها مؤسسة تيوتور تراست (Tutor Trust) وهي مؤسسة خيرية تستهدف توفير التعليم الخصوصي للمدارس بتكلفة معقولة، باختيار طلاب الجامعات المدربين والخريجين الجدد، حيث أظهرت نتائجها أن الطلاب المشاركين في البرنامج قد تمكنوا من تحقيق المزيد من تحقيق التقدم لمدة ثلاثة أشهر، مقارنة بطلاب المدارس الخاضعة للرقابة، وتشير هذه التجربة بالإضافة إلى (١٨٤) تجربة أخرى ذات جودة عالية مستمدة من مجموعة أدوات التعليم والتعلم التابعة لمؤسسة المنح التعليمية إلى أن التعليم الخصوصي قد يضيف المزيد من التقدم بمتوسط (٣-٥) أشهر للتحصيل الدراسي للطلاب. وقد أثبتت أدلة مجموعة أدوات التعليم والتعلم التابعة لمؤسسة المنح التعليمية إلى أن التعليم الخصوصي يكون أكثر فاعلية عندما:

- يرتبط ارتباطاً واضحاً بالتدريس الصفي؛ للتأكد من أنه يكمل ما بدأه معلم الفصل مع الطلاب. يحدد الطلاب الذين يفتقرون إلى مزيد من الدعم بدقة، ويكشف الفجوات المعرفية من أجل تكييف المحتوى بشكل مناسب.
 - مراقبة التقدم الذي يحرزه الطلاب بانتظام، وتعديل النصوص وفقاً لذلك.
 - وتعديل النصوص وفقاً لذلك. تنظيم التعليم الخصوصي في جلسات منتظمة وقصيرة) على سبيل المثال ٣٠ دقيقة تقريباً، من ٣ إلى ٥ مرات أسبوعياً (على مدى فترة زمنية متواصلة تتراوح من ٦ إلى ١٢ أسبوعاً).
 - تزويد المعلمين الخصوصيين بالتدريب والتطوير المهني المستمر (وفي حالة كان المعلمون غير مؤهلين، فينصح باتباع برنامج منظم).
- وفي إنجلترا تستطيع المدارس توفير التعليم الخصوصي باختيار المعلمين الخصوصيين من الخارج أو الداخل، الذين حصلوا على التدريب اللازم قبل تعيينهم في المدرسة، وتغطي تكاليفهم الإعانات الحكومية بشكل كامل من القائمة المعتمدة التي يقدمها التعليم الخصوصي الوطني، ويعزى اختيار التعليم الخصوصي كأداة لدعم الطلاب " للحاق بركب" عملياتهم التعليمية، إلى الأدلة المتعددة المستمدة من مكونات الأبحاث العالمية، والتي أثبتت أن التعليم الخصوصي أو التدريس الخصوصي في مجموعات صغيرة يؤثر تأثيراً إيجابياً على مخرجات الطلاب، وبوجه خاص من ذوي الإمكانات المحددة. ويعد برنامج التعليم الخصوصي الوطني أحد البرامج التي تعد فرصة لتحسين النظام التعليمية بأكمله، ولا سيما طريقة تفاعل

قطاع التعليم الخصوصي مع مدارس اللغة الإنجليزية؛ لذلك تتضمن السياسة المقترحة تنفيذ أهداف أوسع تتعلق بإصلاح أوضاع السوق كجزء من أهدافها الثلاثة الرئيسية: أولاً: التأثير على الطلاب الملتحقين بالبرنامج، بتقديم الدعم الذي صمم لمساعدتهم علة اللحاق بالركب؛ لتخفيف من نتائج إغلاق المدارس.

ثانياً: إصلاح سوق الدروس الخصوصية الحالي، بالاعتماد على تحسين جودة التعليم الخصوصي المتاحة للطلاب أصحاب الإمكانيات المحدودة، وتحديد أهدافها، وتوسيع نطاقها، بما في ذلك وضع معايير واضحة لجودة التدريس، وتشجيع تطوير سوق التعليم الخصوصي في المناطق التي لا يحظى إلا عدد قليل من طلابها بالتعليم الخصوصي.

ثالثاً: إنشاء تنظيم لهذا النظام بتغيير دور التعليم الخصوصي، وتوفير هذا التدخل المستهدف لعدد أكبر من المدارس باعتباره قيمة إضافية للطلاب، قابلية للتطبيق، والانفاق عليها وتثبيتها كأداة إضافية لمساعدة المعلمين داخل الفصول الدراسية، وستحقق المدارس التي تسعى إلى تقديم التعليم الخصوصي بتكلفة منخفضة الفائدة المنشودة، وهذا يعني استمرار الطلب على التعليم الخصوصي وعلى الأرجح حتى في حالة خفض الإعانات.

٥. الإمارات العربية المتحدة :

أصدرت وزارة الموارد البشرية والتوطين قرار وزاري رقم (٧٠) لسنة ٢٠٢٣، بعد التنسيق مع وزارة التربية والتعليم بشأن استحداث تصريح عمل التدريس الخصوصي يسمح بموجبه للأفراد المؤهلين بممارسة التدريس الخصوصي وتحقيق دخل مباشر ونصت المادة (٢) يستحدث تصريح عمل جديد " تصريح عمل التدريس الخصوصي " لم يحققوا اشتراطات الحصول عليه من الفئات التالية:

١. مدرس مسجل في مدرسة حكومية أو خاصة.

٢. موظف يعمل في قطاعات الدولة حكومي أو خاص.

٣. فئة لا يعمل.

٤. طلبة المدارس من الأحداث من عمر ١٥-١٨.

٥. طلبة الجامعات.

ونصت المادة (٣) اشتراطات اصدار تصريح عمل التدريس الخصوصي. وهي:

١. موافقة صاحب العمل في حال كان مقدم طلب الحصول على التصريح يعمل موظفاً في أي من قطاعات العمل في الدولة. ويستثنى من ذلك حاملي تصريح العمل الجزئي.

٢. شهادة حسن سيرة وسلوك وشهادة لياقة صحية في حال كان مقدم طلب الحصول على التصريح غير موظف.



ونصت المادة (٤) مدة التصريح: تكون مدة تصريح عمل التدريس الخصوصي لمدة سنتين، ويجوز تجديد التصريح بشرط توافر ذات الشروط اللازمة لإصداره. بينما نصت المادة (٥) رسوم التصريح: يمنح تصريح عمل التدريس الخصوصي بدون رسوم. بينما نصت المادة (٦) ميثاق ممارسة المهنة على أن يلتزم الحاصلين على تصريح عمل التدريس الخصوصي بتوقيع ميثاق ممارسة المهنة حسب النموذج المعتمد من وزارة التربية والتعليم والمرفق بهذا القرار. أما المادة (٧) على بند التزامات المستفيدين من خدمات التدريس الخصوصي على:

١. الاستعانة فقط بالأشخاص المصرح لهم بممارسة التدريس الخصوصي من الوزارة وفق أحكام هذا القرار.

٢. سداد الالتزامات المالية وفقاً للمتفق عليه بين الطرفين.

أما المادة (٨) الغرامات نصت على أن تسري الغرامات والعقوبات الواردة وفق أحكام قانون تنظيم علاقات العمل ولائحته التنفيذية والقرارات المنظمة لهما وكافة القوانين السارية بالدولة على مل من يمارس التدريس الخصوصي بدون الحصول على تصريح بذلك من الوزارة وفق أحكام هذا القرار.

وتضمن ميثاق ممارسة التدريس الخصوصي المرفق بالقرار الوزاري رقم (٧١٠) لسنة ٢٠٢٣ بشأن استحداث تصريح عمل التدريس الخصوصي على:

١. الإفصاح عن أي تضارب في المصالح، حيث يحظر على المعلم تقديم الخدمة لأي طالب منتسب للمدرسة التي يعمل بها.

٢. عدم إفشاء سرية المعلومات المتعلقة بالطلبة وأولياء الأمور.

٣. حظر استخدام العنف اللفظي أو الجسدي مع الطلبة.

٤. عدم الخوض في مواضيع تحمل مفاهيم وأفكار شاذة أو متطرفة تتنافى مع الهوية الوطنية للدولة.

٥. عدم تشكيل أي علاقة غير لائقة بأي وسيلة من الوسائل كإرسال رسائل إلكترونية أو صور للطلبة.

٦. الابتعاد عن أي اتصال جسدي.

٧. الالتزام بالمظهر العام المحتشم بما يتناسب مع تقاليد دولة الإمارات العربية المتحدة

٦. المملكة العربية السعودية: تسمى الهيكلية التي يُسمح من خلالها للمعلمين بتقديم دروس خصوصية مراكز الخدمات التعليمية، ويمكن إنشاؤها على أساس كل فصل دراسي على حدة، وخلال الإجازات الطويلة في المدارس. يمكن للمعلمين تقديم الدروس الخصوصية من خلال تلك المراكز، سواء في مدارسهم أو في منازل الطلاب. تشمل الشروط المنصوص عليها في التعاميم الدورية (المملكة العربية السعودية، ٢٠١٥) ما يلي:

• قد يكون التدريس من أجل التقوية أو الإثراء.
• يمكن أن تكون الدروس الخصوصية فردية أو جماعية، بحد أقصى ١٥ طالبًا.
• يجب أن تستغرق جلسات الدروس الخاصة ساعة واحدة للطلاب في الصفوف المتوسطة والثانوية، و ٤٥ دقيقة للطلاب في الصفوف الابتدائية.

• يمكن للمعلمين استخدام مختبرات العلوم والحاسوب للتدريس.

• يجب فرض الرسوم وفقًا لطريقة ومستوى التعليم: في عام ٢٠١٥ ، كانت الرسوم (أ) للمجموعات، ١٠٠ ريال (٢٧ دولارًا أمريكيًا) شهريًا لكل مادة لطلاب المرحلة الابتدائية، و ١٥٠ ريالاً لطلاب المرحلة الإعدادية ٢٠٠ ريال لطلاب المرحلة الثانوية. (ب) التدريس الفردي في المركز، ٥٠ ريالاً للجلسة لطلبة المرحلة الابتدائية، و ٦٠ ريالاً لطلاب المرحلة الإعدادية، و ٧٠ ريالاً لطلبة المرحلة الثانوية. (ج) مقابل التدريس الفردي في منازل الطلاب ٨٠ ريالاً للجلسة لطلاب المرحلة الابتدائية و ١٠٠ ريال لطلبة المرحلة المتوسطة والثانوية.

• يجب تقسيم الإيرادات بين المعلمين والأشخاص الآخرين المعنيين: يوضح جدول النسب توزيع الإيرادات بين مدير المدرسة والمرشد والمعلم والخدام وإدارة التوجيه والإرشاد بوزارة التربية والتعليم. خُصِّصَت النسب الأكبر للمعلمين: 65 % للمجموعات و ٧٥ % للدروس الفردية في المراكز و ٨٥ % للدروس الفردية في منازل الطلاب. كانت النسب بالنسبة لمديري المدارس ١٣ % و ٧.٥ % و ٥.٥ %. وبالنسبة للمستشارين فقد كانت ١٠ % و ٧.٥ % و ٥.٥ %. وبالنسبة لقسم الإرشاد والإرشاد كانت ٧ % و ١٠ % و ٥.٥ % من عائدات التدريس الجماعي، لكن لم يحصلوا على أجر للفئات الأخرى.

• يجب توفير بدل للظروف الاجتماعية والمالية لكل طالب على حدة، وإذا لزم الأمر تخفيض الرسوم أو الإعفاء منها بالتنسيق مع لجان التوجيه والإرشاد المدرسي. هذا النظام موجود منذ عدة عقود، والدروس الخصوصية خارج هذا الإطار محظورة رسميًا. ومع ذلك، يتم تجاهل هذا الحظر على نطاق واسع، لا سيما من قبل المعلمين غير المواطنين الذين لطالما يمارسون عادةً تقديم الدروس الخصوصية في بلدانهم الأصلية، وفي المملكة العربية السعودية. وهؤلاء المدرسون لديهم حافز قوي لإعطاء الدروس الخصوصية؛ لأن رواتبهم بشكل عام أقل من رواتب المواطنين. يسمح للمعلمين في المدارس الحكومية والخاصة بإعطاء دروس خصوصية، إذا تم ذلك من خلال مراكز تعليمية تشرف عليها المدرسة (المملكة العربية السعودية، Aldaghisgy, 2021, 2015) ويحظر التدريس الخاص من قبل المعلمين خارج هذه القناة.

٧. تونس:

نص الأمر الرئاسي عدد ٣٥ لسنة ٢٠١٥ حسب فصوله الصادر في ٦ نوفمبر ٢٠١٥ على ما يلي: (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، ٣ نوفمبر ٢٠١٥، ٣٠٧٦-٣٠٧٧).

- الباب الأول: أحكام عامة

الفصل (١): يضبط هذا الأمر شروط تنظيم دروس الدعم والدروس الخصوصية داخل فضاء المؤسسات التربوية العمومية بما يضمن تحقيق الأهداف التربوية لهذه الدروس قصد مساعدة التلميذ على تعزيز قدراته المعرفية وتدعيم مكتسباته وتجويد تكوينه.

- الباب الثاني: دروس الدعم

الفصل (٢): يمكن أن يتولى مدير المؤسسة التربوية، وبعد أخذ رأي المجلس البيداغوجي وإثر تقييم مكتسبات التلاميذ. رصد الذين هم في حاجة إلى الدعم ليتمكنوا من بلوغ المستوى العام المطلوب ويقوم بضبط قائمة التلاميذ المعنيين بمتابعة دروس الدعن التي تتولى الإدارة تنظيمها.

الفصل (٣): يعلم مدير المؤسسة التربوية أولياء التلاميذ المسجلين بالقائمة المشار إليها أعلاه بتنظيم هذه الدروس وذلك سعياً للحصول على موافقتهم.

الفصل (٤): تنظيم دروس الدعم داخل المؤسسة التربوية العمومية وخارج جدول أوقات التلاميذ وتكون هذه الدروس مجانية.

الفصل (٥): تخضع دروس الدعم للتفقد البيداغوجي والمراقبة الإدارية من قبل مصالح وزارة التربية.

- الباب الثالث: الدروس الخصوصية

الفصل (٦): تنظيم الدروس الخصوصية لفائدة التلاميذ الراغبين في ذلك خارج جداول أوقاتهم توقيت العمل الأسبوع للمدرسين وداخل المؤسسة التربوية العمومية.

الفصل (٧): يمنع منعاً باتاً على المدرسين العاملين بمختلف المؤسسات العمومية التابعة لوزارة التربية والتعلم تعاطي نشاط القيام بدروس خصوصية خارج فضاء المؤسسات التربوية العمومية.

الفصل (٨): تنظيم الدوس الخصوصية بالتنسيق بين مدير المؤسسة التربوية المعنية والمدرسين الراغبين في ذلك بعد موافقة المندوبية الجهوية للتربية مرجع النظر.

الفصل (٩): يتعين على كل مدرس راغب في القيام بدروس خصوصية توجيه مطلب في الغرض إلى المندوب الجهوي للتربية عن طريق مدير المؤسسة التربوية التي ينتمي إليها مقابل وصل يتسلمه في ذلك.

ويتعين على الإدارة إجابة المعني بالأمر قبل فوات أجل شهرين من تاريخ تقديم المطلب. ويعتبر سكوت الإدارة عن الإجابة بعد فوات هذه المدة موافقة ضمنية. وفي كل الحالات يتعين أن تكون قرارات رفض منح التراخيص معللة.

الفصل (١٠): تضبط بمقتضى قرار مشترك من وزيري التربية والمالية المبالغ مستوجبة الدفع من قبل أولياء التلاميذ المتابعين لهذه الدروس والجهة المكلفة بقبضها وكيفية توزيعها على مختلف المتدخلين.

الفصل (١١): تخضع الدروس الخصوصية إلى المراقبة البيداغوجية والإدارية من قبل مصالح الوزارة المكلفة بالتربية.

الباب الرابع: المخالفات العقوبات

الفصل (١٢) علاوة على يجب الترخيص فإن كل مخالفة لأحكام هذا الأمر الحكومي يترتب عنها تطبيق العقوبات التأديبية والجزائية المنصوص عليها بالتشريع والتراتيب الجاري بها العمل عند الاقتضاء.

الفصل (١٣): يعرض تعاطي نشاط القيام بدروس خصوصية خارج فضاء المؤسسة التربوية العمومية مرتكبة إلى عقوبة تأديبية من الدرجة الثانية. وفي صورة العود يمكن أن تسلط على المخالف عقوبة العزل.

٨. سلطنة عمان

ونصت المادة (١٩) من قانون التعليم العماني (2023,20) على أنه يجوز للوزارة التربية والتعليم إصدار تراخيص لإنشاء معاهد ومراكز متخصصة لدعم المستوى التحصيلي للطلبة، وذلك وفق الشروط والضوابط التي تبينها اللائحة. بينما نصت المادة (٦٦) بأنه يجوز لإدارة المدرسة تقديم برامج إثرائية وفق حاجة الطلبة خارج ساعات العمل المدرسي، وتبين اللائحة ضوابط تقديم هذه البرامج وشروطها وحوافزها (الجريدة الرسمية، ٢٠٢٣، ١٤٩٤). كما نصت المادة (٥٥) من القرار الوزاري رقم (٢٠١٧/٢٨٧) بإصدار اللائحة التنظيمية للمدارس الخاصة على المادة على أنه يجوز للمرخص له بعد الحصول على موافقة كتابية من المديرية / المحافظة التعليمية استغلال المبنى المدرسي والمرافق الملحقة به في الفترة المسائية أو خلال الإجازات المدرسية لمزاولة نشاط تربوي أو تعليمي، ويحظر على المرخص له أن يعرقل أو يمنع موظفي الوزارة من الدخول إلى المدرسة للتأكد من مدى التزامها بتنفيذ الفعاليات والأنشطة المدرسية التي تمت الموافقة عليها. (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٧).

المحور الثاني: جوانب تأطير وتنظيم الدروس الخصوصية في ضوء التجارب العالمية.

تتعدد جوانب تأطير وتنظيم الدروس الخصوصية في ضوء التجارب العالمية وهما نستعرض أهم الإجراءات التنظيمية لظاهرة الدروس الخصوصية فيما يلي:
(Kwo & Bray,2014)

١. البرامج التوعوية لأولياء الأمور والطلبة (تثقيف المستهلكين من أجل خيارات مستنيرة).
٢. بناء الشراكات.
٣. تشجيع التنظيم الذاتي للدروس الخصوصية.
٤. البرامج البديلة.
١. البرامج التوعوية لأولياء الأمور والطلبة (تثقيف المستهلكين من أجل خيارات مستنيرة):

يمكن للسلطات التعليمية تسهيل اتباع نهج تصاعدي من خلال تثقيف المستهلكين وتمكينهم، قد يشمل ذلك نشر المعلومات حول طرق تقييم المعلمين وخدماتهم، وتقديم المشورة بشأن متى قد تكون الدروس الخصوصية ضرورية وقد لا تكون ضرورية، لن يكون من الممكن أبدا للحكومات بمفردها تنظيم جميع أجزاء قطاع تعليم الظل وصناعة الدروس الخصوصية، فإن الكثير من الدروس الخصوصية غير الرسمية التي يقدمها طلاب الجامعات وغيرهم بعيدة عن متناول الحكومات، من الصعب جدا تنظيم الدروس الخصوصية عبر الإنترنت؛ في ضوء ذلك، تضع العديد من الحكومات وزنا على وعي المستهلك، يفعلون ذلك من خلال مواقع الويب والنشرات والإعلانات التلفزيونية وغيرها من الوسائل. مثلا في هونغ كونغ، وضعت الحكومة على موقعها على الإنترنت كتيباً بعنوان "ملاحظات حول اختيار المدارس الخاصة التي تقدم مناهج غير رسمية" (Hong Kong, Education Bureau,2013c).

وقد وضع كوبري (Kwo & Bray,2014:54-55) قائمة مرجعية بالأسئلة التي قد يطرحها الآباء الذين يفكرون في دروس خصوصية لأطفالهم على أنفسهم، تم تصميمه لندوة "تبادل المعرفة"، وتضمنت أربعة أبعاد وهي:

■ **احتياجات طفلك:** يحتاج طفلك إلى الراحة واللعب بالإضافة إلى التطوير الأكاديمي وأشكال التدريب الأخرى. هل تحصل على الأرصدة الصحيحة؟ كيف تعرف؟ إذا كنت تفكر في التدريس التكميلي، فما هي الأسباب؟

- لمواكبة زملاء الدراسة؟

- لتبقى في صدارة زملاء الدراسة؟

- لأن الآباء الآخرين يبدو أنهم يستثمرون في الدروس الخصوصية؟

- أسباب أخرى؟ هل هذه الأسباب مناسبة؟

■ **العلاقات مع المدرسة:** ما هي مواقف معلمي طفلك تجاه الدروس الخصوصية التكميلية؟ في رأيك الخاص، كيف يمكن للدروس الخصوصية أن تكمل أو تعطل التعلم المدرسي العادي؟

- هل سيشعر طفلك بالملل في المدرسة لأن المواد قد تمت تغطيتها بالفعل؟
- هل سيكون طفلك أكثر اهتماماً بالمدرسة لأن المادة أسهل في الفهم؟
- هل سيكون طفلك متعباً في المدرسة بسبب كثرة الدروس الخصوصية خارج المدرسة؟

- كيف ستشكل الدروس الخصوصية العلاقات مع الأطفال الآخرين؟

- كيف يمكن لحقيقة أن الدروس الخصوصية يجب أن تدفع ثمنها بينما التعليم مجاني أن تشكل آراء طفلك تجاه التعليم؟

■ **تقييم الدروس الخصوصية:** إذا قررت الاستثمار في الدروس الخصوصية التكميلية، فكيف ستقيم المحتوى والجودة؟

- كيف يمكنك معرفة وتقييم ما سيغنيه المعلم مع طفلك؟
- ما هي الصفات (الشخصية والمهنية) التي يجب أن تبحث عنها في المعلم؟
- كيف ستعرف ما إذا كان المعلم يتمتع بهذه الصفات؟ كيف يمكنك تحديد الكثافة والمدة المناسبة للدروس الخصوصية؟
- هل يجب أن تكون الدروس الخصوصية نشاطاً قصيراً الأجل لاحتياجات محددة، أم يجب أن تكون على المدى الطويل؟
- إذا كانت قصيرة الأجل لاحتياجات محددة، كيف ستعرف متى تم تلبية هذه الاحتياجات؟

- إذا كان على المدى الطويل، كيف ستجنب خطر اعتماد طفلك على الدروس الخصوصية بدلاً من تعلم الاعتماد على الذات؟

■ **العقود والخدمات المقدمة:** هل لديك عقد رسمي مع معلمك؟ هل تحصل على إيصال للمدفوعات؟ لماذا ولماذا لا؟

- إذا كنت غير راضٍ عن خدمات معلمك، فما هي آلية إنهاء الترتيب بما يحقق مصلحة طفلك؟

- كيف تقرر ما إذا كنت تدفع سعراً مناسباً للدروس الخصوصية؟

٢. بناء الشراكات:

يمكن لوزارات التعليم بناء شراكات متعددة لرصد وتنظيم الدروس الخصوصية. الشركاء الأكثر وضوحاً هم المدارس نفسها ونقابات المعلمين والهيئات الحكومية الأخرى والهيئات المجتمعية ووسائل الإعلام، نستعرضها فيما يلي: (Kwo & Bray, 2014)

- **الشراكات مع المدارس:** المدارس هي الشركاء الأكثر وضوحا للحكومة في تنفيذ اللوائح، وتعتبر المواقف على مستوى المدارس حاسمة لنجاح السياسات الأوسع نطاقا، وقد تجد الحكومات أنه من المستحسن ليس فقط إصدار تعميمات، ولكن أيضا لشرح السياسات أثناء الاجتماعات والاستماع إلى وجهات نظر المدارس حول هذه السياسات. ومن المرجح أن تكون هذه المبادرات ذات أهمية خاصة بالنسبة للأنظمة المتعلقة بالمعلمين الذين يقومون (أو يمنعون من القيام) بالدروس الخصوصية.
- **الشراكات مع نقابات المعلمين:** عادة ما تكون نقابات المعلمين متناقضة بشأن الدروس الخصوصية التكميلية، فهي من ناحية ترغب في حماية الفرص المتاحة لأعضائها (أي المعلمين في المدارس العادية) لكسب دخل إضافي، ولكنها قد ترغب من ناحية أخرى في حماية المدارس من المنافسة مع مراكز الدروس الخصوصية، وقد يكون من المفيد للحكومات إجراء حوار مع نقابات المعلمين بشأن هذه المسائل، ويمكن أن ينصب التركيز على الحاجة إلى معايير مهنية وإلى نظم وعمليات تخدم الأطفال بالطرق المثلى مع حماية الأهداف الأوسع نطاقا مثل العدالة الاجتماعية. فيما يتعلق بتجربة محددة، على سبيل المثال كان اتحاد المعلمين المحترفين في هونغ كونغ (PTU) صامتا تماما بشأن كل من أدوار المعلمين في التدريس وأدوار شركات التدريس (Kwo & Bray, 2014).
- **الشراكات مع فروع الحكومة الأخرى:** وبما أن اللوائح المتعلقة بالدروس الخصوصية التكميلية تهم العديد من الهيئات الحكومية بالإضافة إلى وزارة التعليم، فإن هناك حاجة إلى شراكات عبر مختلف فروع الحكومة. في أجزاء من الصين، على سبيل المثال، شعر المسؤولون في مكاتب التعليم بالإحباط لأنهم يعرفون أن اللوائح يتم تجاهلها من قبل مراكز التدريس، لكنهم يفتقرون إلى السلطة التنفيذية على ممارسات مثل الإعلان الكاذب وتوظيف معلمي المدارس، ويحتاجون إلى دعم من المكاتب الحكومية النظيرة المعنية بالسلامة في المباني وفرض الضرائب على الدخل (Zhang, 2013b). وقررت السلطات في بلدية تشونغتشينغ ومقاطعة أنهوي إصدار لوائح مشتركة تسعى إلى التعاون بين مكاتب التعليم ونظرائها للضرائب وأسعار السلع والصناعة والتجارة والعقارات والإدارة الحضرية (Zhang, 2013a, 2013b). ويدرك موظفو مكتب التعليم أيضا أن الملاحظات القضائية تتطلب دعما من أخصائيين في الشؤون القانونية. لذلك هناك حاجة إلى شراكات عبر الفروع على مستويات متعددة - ليس فقط في الحكومة الوطنية، ولكن أيضا على المستويين المتوسط والمحلي.

• **الشراكات مع الهيئات المجتمعية:** يمكن أن تكون الهيئات المجتمعية أدوات مفيدة في التفاعل بين الحكومات والأسر؛ يمكنهم من المساعدة في تثقيف المستهلكين وزيادة الوعي بالحاجة إلى اللوائح. قد تشمل الهيئات الأخرى مجموعات الوالدين من أنواع مختلفة. ويمكن أن يركز التعاون ليس فقط على المعلومات حول اللوائح، ولكن أيضا على قنوات الشكوى عندما يشعر الآباء وغيرهم أن اللوائح يتم انتهاكها أو تجاهلها.

• **الشراكات مع وسائل الإعلام:** قد تكون وسائل الإعلام - الصحف والتلفزيون والإذاعة والقنوات الأخرى - شركاء مهمين لنشر وجهة نظر الحكومة ولشرح الحاجة إلى اللوائح وطرق إنفاذها تعد الدروس الخصوصية نقطة اهتمام رئيسية في العديد من البلدان، وتستطيع كل من الحكومات الوطنية والإقليمية من خلال بياناتها الصحفية تسليط الضوء على المخاوف والمساهمة في الوعي العام. في بعض الأحيان، يجب الاعتراف بأن وسائل الإعلام تتبنى ميولها الخاصة التي قد تفوت نقاطا مهمة وحتى تشوه الصور. ومع ذلك، فإن هذه المخاطرة عادة ما تستحق المجازفة. ومن المهم أيضا احترام حرية الصحافة.

٣. **تشجيع التنظيم الذاتي للدروس الخصوصية:** يشجع التنظيم الذاتي بعض رواد الأعمال في صناعة الدروس الخصوصية وهم المدافعين الأقوياء عن التنظيم الذاتي. وبدلا من انتظار الحكومة لفرض مطالب، سيكون من الحكمة أن تكون الجهات الفاعلة في صناعة الدروس الخصوصية استباقية في التنظيم الذاتي قد تكون هذه طريقة ليس فقط للحفاظ على الاستقلالية، ولكن أيضا لتعزيز ثقة المستهلك. وقد تشجع الحكومة هذه الجهود، حيث إنها إحدى الآليات التي يمكن للصناعة من خلالها تعزيز التنظيم الذاتي هي من خلال تشكيل جمعيات مهنية. تشمل الهيئات التي تم تشكيلها لتعزيز الصناعة و / أو للتفاوض المهني مع الحكومات والهيئات الأخرى ما يلي: (Kwo & Bray, 2014).

• الاتحاد الصيني للتعليم والتدريب (www.cetu.net.cn) في البر الرئيسي للصين،

• جمعية التعليم التكميلي الكبرى في تاييتشونغ (www.tcschool.org.tw) في وسط تايوان،

• جمعية جوكو اليابانية (www.jja.or.jp)،

• الرابطة الكورية لهاكون (www.kaoh.or.kr)،

• جمعية مالكي فصول التدريب في ولاية ماهاراشترا (الهند)، و • جمعية المعلمين الماليزية (www.mya.org.my)

٤. **البرامج البديلة:** وهناك عدد من البرامج البديلة يمكن أن ندرجها فيما يلي:



■ **برنامج درس على الهواء:** وقد حرص المعنيون في وزارة التربية والتعليم في سلطنة عمان منذ وقت سابق على توفير أكثر من طريقة يتلقى من خلالها الطلبة تعليمهم خال هذه الفترة، سواء من خال الحضور المباشر للمدرسة لطلبة الصف الثاني عشر والتعليم عن بعد عبر المنصات الإلكترونية التعليمية التي أعدتها الوزارة للمراحل الدراسية الأخرى، هذا إلى جانب تفعيل القنوات التلفزيونية كإحدى الوسائل التعليمية لبث الدروس التعليمية لعدد من المواد الأساسي من خال برنامج (درس على الهواء) عبر قناة عُمان مباشر، وقناة عُمان الثقافية. وجاء العام الدراسي ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ م مختلفا عما سبقه؛ نتيجة لما فرضته جائحة فيروس كورونا (كوفيد ١٩) من تبعات ألقت بظلالها على مختلف القطاعات ومن أهمها قطاع التعليم، مما دفع السلطنة إلى تبني التعليم المدمج مع التركيز على التعليم عن بعد بديلاً عن التعليم التقليدي؛ حفاظاً على سلامة الطلبة وصحتهم. ووضعت جداول خاصة بتنسيق برنامج «درس على الهواء» وسيلة أساسية للتعليم في ظل جائحة كورونا المحتوى والدورة البرمجية وجدول البث اليومي المباشر والإعدادات المجدولة من الأحد إلى الخميس بساعات بث محجوزة من الساعة الثانية ظهراً إلى السادسة والنصف مساءً للمباشر، ومن التاسعة صباحاً إلى الواحدة ظهراً للإعادة، مع التنويع في الفواصل والمواد التلفزيونية المصاحبة للبث لتناسب المحتوى وتواقيت الاستراحة للمعلمين والطلبة المتابعين والجمهور المتلقي بمختلف شرائحه (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٢٠). لما تميز به التعليم القائم على البث التلفزيوني من مميزات، حيث أشار خبراء تكنولوجيا التعليم إلى أن أهم ما يميز التلفزيون هو أنه يمثل وسيلة يسهل الوصول إليها، ويمكن أن تصل إلى المتعلمين في جميع الجهات، كما أنه يتمتع بميزة كونه مألوفاً وسهل التعامل من جميع الفئات في المجتمع (AI-Nadabi, 2022). وبشكل عام يمكن القول إن استخدام التلفزيون كأداة تعليمية لها إمكانيات في تقديم الدروس المستندة إلى المحاضرات، واستخدامه في الوقت الذي تزامن ظهور جائحة كورونا يمثل أكثر حيوية في المناطق التي يفتقر فيها الطلاب إلى اتصالات الشبكة حيث يمكن تلخيص تلك المميزات حسب ما أشار إليه دراسة (أبو عبادة، ٢٠٢١؛ عبد الوافي، ٢٠٢١) في النقاط التالية: محتوى التلفزيون له أنواع واسعة من التأثيرات على المتعلمين، يمكن أن تشمل هذه التأثيرات على السلوك والمواقف والمعتقدات والقيم والمعرفة والمهارات المعرفية، ويحتل مكانة مهمة في الاتصال الجماهيري حيث أنه متاح للجمهور الكبير. ويمثل أفضل بديل للتعليم عن بعد للجزء الأكبر من المتعلمين في المناطق النائية. ومتوفر لدى معظم العائلات في سلطنة عمان. والسماح لآلاف الأشخاص المنتشرين بمسافة كبيرة وبعيدة عن المناطق الجغرافية لتلقيها. نفس البرنامج في الوقت المتزامن ويساعد

البث التلفزيوني في التغلب على مشكلة عدم المساواة وعدم التوازن بين المناطق من خلال توفير المساواة في الفرص. ويمثل للناس ثقة أكبر في المعلومات التي يوفرها، وبعض البرامج التلفزيونية، لها مميزات مثل الوتيرة السريعة أو المؤثرات البصرية قد ينتج عنه إثارة الانتباه في المشاهد، والذي قد يسهل بدوره حصوله على المعلومات

■ التدريس عبر الإنترنت (المنصات التعليمية):

- منصة جوجل كلاس روم (Google Classroom) : هي خدمة تعليمية تقدمها شركة جوجل تمكن المعلمين من إنشاء صفوف افتراضية للمواد الدراسية وإعداد الواجبات والتفاعل الفوري مع طلابهم وتوجيههم أثناء إنجاز الواجبات والمهام الموكلة إليهم وتقييم تلك الواجبات ومنح العلامات وإرسال التعليقات والمناقشات مع الطلاب. وكذلك يمكن إرفاق مستندات مختلفة وأيضاً يمكن حفظ المواد والملفات للرجوع إليها إضافة إلى التقويم الدراسي لمعرفة مواعيد الدروس والاختبارات. وتعمل المنصة على الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية والحواسيب الشخصية، وأصدرت وزارة التربية والتعليم مجموعة من الأدلة المساعدة منها (دليل المعلم ودليل الطالب)، وسلسلة الدعم الفني لمنصة جوجل (الإصدار الأول والثاني)، ودليل إعداد البيئة الافتراضية لجوجل ميت. أما بالنسبة لمنصة جوجل للصفوف (١٢-٥)، وفي الفترة نفسها (٢٠٢٠/١١/١) وحتى (٢٠٢١/٥/٢٧م)، فقد وصل الحجم الحالي للبيانات فيها (٢٤٥.٢٨) تيرابايت، وحيث بلغت نسبة الزيادة في حجم هذه البيانات حتى هذه الفترة (١٧.٤) تيرابايت، وبلغ عدد المستخدمين الحاليين النشطين من المعلمين والطلبة (٣٦٢٠٠) معلم، و(٤١٠٠٠٠) طالب وطالبة، وبلغ عدد الفصول الافتراضية في هذه المنصة (١٨٠٠٠٠) صف افتراضي، بينما بلغ عدد الحصص المتزامنة خلال اليوم الواحد (٥٦,٦٨٠) حصة، حيث بلغت نسبة الزيادة في الفصول التزامنية خلال السنة الدراسية الحالية حوالي (٤٣,٨٠٢) صفًا تزامنيًا (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٢١).

- منصة منظر: منصة تعليمية إلكترونية أنشأتها وزارة التربية والتعليم وقد استوحي اسمها من الهوية الوطنية العمانية، المنصة موجهة إلى الصفوف من الأول إلى الرابع يتلقى الطالب فيها الدروس والأنشطة والاختبارات في صفوف افتراضية حيث يجد فيها الوحدات الدراسية مع إمكانية التواصل والتفاعل والمحادثة بين المعلمين والطلاب ومتابعة الواجبات ومنح الدرجات وكذلك يمكن إرفاق مستندات مختلفة وتحديد جداول ومواعيد للدروس. وهناك مزايا إضافية جديدة ورائعة لمنصة منظر التعليمية منها: نشر محتوى من محتوى العام الدراسي السابق للمعلم. نشر محتوى من مستودع المحتوى التعليمي السابق الذي يصل إلى أكثر من (مليون

محتوى). نشر أسئلة من بنك الأسئلة مباشرة الذي يضم أكثر من (٢٠٠) ألف سؤال. إضافة أسئلة موضوعية ومقالية مباشرة. إنشاء رابط للبحث التعليمي في جدول الحصص. إنشاء مجموعات طلابية بالمدرسة يمكن التعامل معها تعاملًا مستقلاً لإرسال المحتويات التعليمية. إضافة المعلم البديل للمنصة التعليمية. وعدد من التحسينات الإضافية الأخرى (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٢٠). بالنسبة لمنصة (منظرة) لصفوف الحلقة الأولى (٤-١) وفي الفترة من ٢٠٢٠/١١/١ وحتى ٢٠٢١/٥/٢٧م، فقد وصل حجم البيانات فيها إلى (٤.٣) تيرابايت بعد ضغط الملفات، وكان حجمها قبل ضغط الملفات يصل إلى (٢٣) تيرابايت، ويوجد بها حالياً (٧,٣٢٥,٤٣١) ملفاً، كما بلغ أعداد الطلبة المستخدمين لها (٢٦٧,٣٠٥) طلاب وطالبات، و(٢١,٦٩٤) معلمة، و(٩٢٧) إدارية (مديرة مدرسة/ مساعدة المديرية) و (١٩٩,٩٧٤) ولي أمر، وقد بلغ إجمالي عدد الحصص المتزامنة المجدولة (١,٣٧٦,٧٧٣) حصة متزامنة، كما بلغ إجمالي المحتويات التعليمية المرفوعة في هذه المنصة (١,١٥٢,٨٩٠) محتوى تعليمياً، وبلغ إجمالي عدد الأسئلة المرفوعة فيها (٥٠٠,١٦٢) سؤالاً، بينما بلغ الواجبات المرفوعة (١٩٢,٦١٩) واجباً مدرسياً (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٢١).

- منصة مايكروسوفت تيمز: تعرف منصة مايكروسوفت تيمز بأنها أحد تطبيقات السحابة الرقمية الذي يجمع بين المناقشات والاجتماعات والملفات والتطبيقات في نظام إدارة تعلم واحد (Martin & Tapp, 2019).

- قناة مورد التعليمية: وهي قناة تعليمية تضم عدد كبير من الدروس التعليمية التي يتم توظيفها في تطبيق التعليم الإلكتروني. توفر هذه القناة التعليمية دروساً مصورة للصفوف (٥ - ١٢) لكافة المواد الدراسية الأساسية، عبر توظيف موقع اليوتيوب، يعدّها ويصورها نخبة من المعلمات والمعلمين المجيدين، وبإشراف من المديرية العامة لتطوير المناهج، والمديرية العامة للإشراف التربوي بالوزارة، وذلك لتفعيل استراتيجيات التعليم الإلكتروني في الحصص المتزامنة وغير المتزامنة، وتوظيف تقنية المعلومات والاتصالات في التعليم المدمج، وتطوير البيئة التعليمية والتنوع في طرق وأساليب التدريس، وتوظيف تكنولوجيا التعليم، وربطها بالدروس المصورة، وتنمية مهارات التعلم الذاتي لدى الطلبة، والرفع من مستوى تحصيلهم الدراسي، إلى جانب توفير مصادر تعليمية إثرائية لهم وللمعلمين خارج البيئة المدرسية باستخدام التقانة (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٢١).

ويقترح حامد ورشا (٢٠١٨) أن تفقد وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة عملية صياغة سياسات لتنظيم الدروس الخصوصية وتحديد حوكمتها للسنوات المقبلة. ويمكن تبني المقترحات التالية أو جوانب منها والتي تركز في

الأساس على ضمان جودة الدروس الخصوصية من خلال تحديد من يُسمح له أن يكون مدرساً، وتوفير خيارات معقولة لأولياء الأمور لتحديد كيفية اختيار مدرسين لأبنائهم، والمكان الذي يمكن أن تعقد فيه تلك الدروس، وتكلفتها. وبشكل أكثر تحديد، وتنتجح السياسات التالية:

١. توفير دروس خصوصية مجانية في المدارس الحكومية

يمكن أن تقدم الوزارة مجانا برامج إثرائية وعلاجية بعد انتهاء اليوم الدراسي داخل المدارس الحكومية، بحيث تكون موزعة جغرافيا في كافة الإمارات، ويمكن السماح لمعلمي الوزارة بتقديم حصص الدروس الخصوصية في مدارسهم أو في غيرها مع منحهم علاوة تحتسب بناء على عدد ساعات التدريس الخاص شهريا، على اعتبار أن معلمي وزارة التربية التعليم لديهم رخصة مزاوله مهنة التعليم والصادرة من الوزارة.

٢. إلزام مدرسي الخصوصية بالحصول على رخصة مهنية لمزاوله التعليم

يمكن للوزارة أن تشترط حصول أي مدرس على ترخيص في حال رغبته في مزاوله نشاط التدريس الخاص خارج المدرسة على أن تقوم عملية الترخيص على توافر الشروط الرئيسية للتدريس، ومنها ضمان امتلاك المدرس للمهارات الأساسية والمعرفة المرتبطة بالمادة التي سيدرسها، ثم الإلمام باستراتيجيات التدريس الخصوصي وأساليبه، ويمكن لوزارة التربية والتعليم إدارة عملية الترخيص للتدريس الخصوصي، وإنشاء منصة إلكترونية يدرج فيها جميع المدرسين المرخص لهم مزاوله التدريس الخصوصي بحيث تكون المعلومات متاحة لكافة أولياء الأمور.

٣. إنشاء نظام تواصل مفتوح بين الوزارة وأولياء الأمور لضمان حصولهم على حقوقهم

بالإضافة إلى تقديم قائمة بالمدرسين المرخص لهم، يقترح أن تقدم المنصة الإلكترونية التي ستنشئها وزارة التربية والتعليم معلومات حول حقوق أولياء الأمور ومسؤولياتهم المتعلقة بتعيين مدرس خصوصي أو التعامل مع مركز خاص، ويمكن أن توفر المنصة أيضا لأولياء الأمور " صفحة تقييم" يستطيعون من خلالها تقييم أداء المدرسين عبي أن تكون متاحة لأولياء الأمور الآخرين لمساعدتهم في اتخاذ قرارهم حول المدرس الأفضل، ويمكن وضع خط ساخن للشكاوى حتى يتسنى لأولياء الأمور الإبلاغ في حال عدم الامتثال لضوابط وزارة التربية والتعليم.

٤. تنظيم تكلفة الدروس الخصوصية

تحتاج الوزارة إلى وضع حد أقصى لتكلفة التدريس الخصوصي بناء على معايير مناسبة مع مراعاة مؤهلات المدرس، ونمط التدريس (فردى أم جماعى)، والمواد التي يتم توفيرها للطالب وخلافه، مع إمكانية التبليغ عن أيه تجاوزات في هذا الصدد عبر منصة الوزارة الإلكترونية أو الخط المباشر التابع لها.

٥. تنظيم عمل مراكز الدروس الخصوصية

ينبغي أن تلزم وزارة التربية والتعليم المراكز للحصول على رخصة مزاولة نشاط التدريس الخصوصي وفق عدد من الضوابط التعليمية إضافة للتجارية بما في ذلك عدد الطلبة المسموح بتدريسهم، والإرشادات المتعلقة بشروط السلامة والأمان للطلبة أثناء درس الخصوصي، وساعات عمل تلك المراكز، والخدمات المتاحة، وتكلفة الساعة من التدريس الخصوصي، ونمط التدريس المتبع (فردى أم جماعى)، والممارسات الإعلانية، والتحقق من ترخيص المدرسين لدى الوزارة.

٦. تطبيق نظام قسائم الدروس الخصوصية

يمكن للوزارة أن توفر قسائم للطلبة الحاصلين على درجات متدنية وأقل من المتوسط الوطني في اختبارات القراءة والكتابة والحساب، على أن يقتصر استخدام القسيمة في أحد مراكز التدريس المرخصة، وتحدد المبالغ والضوابط في هذه القسائم حسب التكاليف المحددة للدروس الخصوصية، إلى جانب متابعة الوزارة لمستوى الطلبة والتقدم في المعرفة والمهارات التي يمتلكونها أثناء تلقيهم للدروس الخصوصية، درجة رضا أولياء الأمور.

بينما تقترح كلا من نوار وقطيظ (٢٠٢٠) إلى مجموعة من السياسات التنظيمية (المقترحة) التي يمكن من خلالها تنظيم وتأطير ظاهرة الدروس الخصوصية في مصر، والتي يمكن تقسيمها وفق ما يلي:

١. السياسات الإدارية:

- (١) تطوير التشريعات التعليمية المتقدمة، وعلاج بعض التضارب الذي تنسم به، مع عم برامج النوعية باللوائح والقرارات التي تصدر عن وزارة التربية والتعليم.
- (٢) ضمان رواتب كافية للمعلمين وإعادة الهيكلة والمكانة لهم.
- (٣) تبني منحنى النظم، حيث يتوقف نجاح جهود مواجهة الدروس الخصوصية على معالجتها كمنظومة متكاملة، والاهتمام بتحسين مؤشرات التعليم قبل الجامعي، مع العناية الكافية بالخبرات التراكمية واستخلاص الدروس المستفادة من كافة المبادرات والمشروعات والبرامج التي تم تنفيذها.
- (٤) ضبط الدروس الخصوصية لتقليل خطر الفساد في المدارس، من خلال تقنين جميع أوجه الإنفاق غير الشرعية على التعليم وجعلها أكثر شفافية ووضوحاً لتقليل مصادر الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق إرساء إطار قانوني يتم من خلالها تقديم تعريف واضح للدروس الخصوصية التي تتم على مستوى الأفراد، والك التي تعد جزءاً من برامج الإعداد للقبول الجامعي، ويلي ذلك قيام الحكومة بتحديد آليات لمراقبة تحركات المؤسسات الخاصة ومقدمي الدروس الخصوصية نشاطاتهم.

- (٥) تعزيز منهج المساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية إزاء المخالفات الأخلاقية مع ضرورة تطوير هياكل جديدة للأجور والحوافز للمعلمين، لمعالجة الانحرافات والرقابة الداخلية في جميع مؤسسات التعليم قبل الجامعي، خاصة المديرية والإدارات التعليمية لتعزيز القدرات لترشيد ظاهرة الدرس الخصوصية.
- (٦) تفعيل أخلاقيات الوظيفة العامة ووفق تطوير نظام فعال لخدمة المواطنين (Citizen Relation Management) لتلقي شكاوهم، مع توفير آلية لمتابعتها واعتماد مدونات سلوك (Codes of Conduct) ومواثيق شرف وأخلاقيات عمل (Job ethics) تتوافق مع دور المؤسسات التعليمية ، تحدد للعاملين فيها مجموعة من السلوكيات والقيم التي ينبغي مراعاتها في أعمالهم وعلاقتهم بالمستفيدين من الخدمة.
٢. السياسات التربوية:
- (١) إعادة الثقة في نظام التعليم العام من خلال إصلاحات حقيقية ومستدامة في جودة التعليم، عن طريق تخصيص مزيد من الإنفاق له، وتطوير المناهج، وزيادة دخل المعلم، وتحسن المناخ التعليمي العام في المدارس.
- (٢) التنفيذ الجاد لتوصيات الدراسات المتعددة عن ظاهرة الدروس الخصوصية كأحد أشكال الفساد التعليمي الذي يسبب خلل المنظومة التعليمية والقيم والأخلاقيات المجتمعية، مع استثمار التوجه الدستوري لتعزيز الحق في التعليم والعدالة الاجتماعية.
- (٣) تشجيع الأبحاث التي تتعلق بديناميات الدروس الخصوصية، فما نزال بحاجة شديدة إلى دراسات تتناول آليات أسواق الدروس الخصوصية، وبخاصة دراسات تهتم ببحث هذه الظاهرة على المستوى الكلي الأكثر شمولاً، وكذا المستويات الفرعية الأدنى، فعلى المستوى الكلي، نحن بحاجة إلى التعرف على تأثير ما تتخذه الحكومات من سياسات على حجم الطلب على الدروس الخصوصية، أما على المستوى الفرعي، فإننا ما زلنا بحاجة إلى معرفة الأسباب التي تدفع الأسر إلى الاستثمار في الدروس الخصوصية. وكذلك أبحاث تتناول الآثار قصيرة المدى، والآثار طويلة المدى لهذه الدروس على مصلحة الطلاب، وعلى الفرص التعليمية والوظيفية المتاحة أمامهم. ويمكن لإجابات هذه الأسئلة أن تساعد الحكومات على الاستجابة بشكل فعال لهذه الظاهرة، واضعين نصب أعينهم السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية لدولهم.
- (٤) تحسين الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمي، مع تحسين جاهزية الطلاب للمشاركة في الاختبارات والمسابقات الدولية خاصة في العلوم والرياضيات.

- ٥) تطوير المناهج وفق المعايير القومية والدولية وفق المهارات الدولية للقرن الواحد والعشرين.
 - ٦) توفير بيئة تعليمية جاذبة بالإضافة إلى توفير برامج علاجية لذوي الأداء التعليمي المنخفض لتعزيز الدمج الاجتماعي والثقافي.
 - ٧) تقليل كثافة الفصول ومواجهة تدني مستويات الأداء للطلاب في جميع مراحل التعليم، والحد من التسرب والغياب، ومواجهة ظاهرة الغش، مع معالجة ضعف المستوى في القراءة والكتابة والحساب لدى كثير من تلاميذ التعليم الأساسي.
 - ٨) الاهتمام بمعايير ومؤشرات الأداء في تقييم أداء المؤسسات التعليمية وتوظيفها في تطوير نظام التوجيه الفني بما يؤدي إلى تطبيق أساليب جديدة تحقق جودة الخدمات التعليمية.
 - ٩) معالجة الهدر التربوي وفق اقتصاديات التعليم، مع توظيف مخرجات البحث التربوي في تحسين جودة التعليم، وتطوير سياسات الانتقال من التعليم الثانوي إلى التعليم العالي.
٣. السياسات المجتمعية:
- ١) نشر مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتأصيله كعامل محوري في أداء المؤسسات التعليمية.
 - ٢) رفع الوعي العام حول ظاهرة الدروس الخصوصية.
 - ٣) تعزيز التربية ضد الفساد (Anti-corruption education) من خلال تطوير برامج تربوية متكاملة تركز على مصفوفة المدى والتتابع، تتضمن وحدات تربوية بنائية لمستويات تعليمية تكاملية لتحقيق أهداف التربية ضد الفساد.
 - ٤) تفعيل المشاركة المجتمعية من خلال تفعيل مجالس الأمناء والمعلمين، وذلك لتعزيز أبعاد الرقابة والشفافية والمسائلة وتحسين الخدمات التعليمية.
 - ٥) تفعيل الدور الرقابي لزورة التربية والتعليم في رصد الفساد السلوكي والتنظيمي ومكافحته في إطار وقائي تعاوني مع مختلف الجهات الرقابية.
 - ٦) الاستفادة من إنشاء الأكاديمية المهنية للمعلمين للمعلم في تنظيم دورات وبرامج تدريبية لتنمية وعي المعلمين والقيادات التعليمية بالقوانين واللوائح الإدارية المنظمة للتعليم قبل الجامعي، والممارسات التي يمكن أن تمثل انحرافاً وفساداً وإدارياً يعاقب عليه القانون.
 - ٧) تحقيق العدالة والإنصاف في توزيع وتقديم الخدمات التعليمية والتجهيزات والموارد بين مناطق ومحافظات الدولة، بما يعزز الشعور بالمساواة.

٨) تعزيز برامج الشراكة مع الجامعات والمراكز البحثية في هذا المجال، بما يدعم توظيف مخرجات البحث التربوي في علاج هذه الظاهرة، مع توفير قواعد البيانات عن كافة عناصر النظام التعليمي.

- التحليل المقارن

يهدف هذا التحليل إلى مقارنة أنظمة الدروس الخصوصية في ٦ دول، وهي: دول شرق آسيا وهي اليابان، والصين، وكوريا الجنوبية. وبعض الدول العربية مثل الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وتونس، وسلطنة عمان. وفقا للمعايير التالية: متطلبات التسجيل (التراخيص)، والمباني (السلامة)، ومؤهلات المعلمين، والرسوم والإعلان، والمخالفات والعقوبات، وحماية المعلومات الشخصية، وضمان سلامة الأطفال، البرامج التوعوية لأولياء الأمور والطلبة، وبناء الشراكات، والتنظيم الذاتي، ووجود سياسة وطنية لتنظيم الدروس الخصوصية، وبدائل الدروس الخصوصية.

أولاً: تحليل مقارن لتنظيم وتأطير الدروس الخصوصية في اليابان والصين وكوريا الجنوبية

يُعد تعليم الظل، أو ما يُعرف باسم الدروس الخصوصية، ظاهرة عالمية واسعة الانتشار، خاصة في دول شرق آسيا مثل اليابان والصين وكوريا الجنوبية

الجدول (٣) تحليل مقارن لتنظيم وتأطير الدروس الخصوصية في اليابان والصين وكوريا الجنوبية

المعايير	كوريا الجنوبية	الصين	اليابان
متطلبات التسجيل (التراخيص)	تراخيص تجارية وتعليمية	تراخيص تجارية وتعليمية	تراخيص تجارية وتعليمية
المباني (السلامة)	معايير سلامة محددة	معايير سلامة محددة	معايير سلامة محددة
مؤهلات المعلمين	شهادات جامعية في مجال التعليم	شهادات جامعية في مجال التعليم	شهادات جامعية في مجال التعليم
الرسوم	رسوم شهرية	رسوم شهرية	رسوم شهرية
الإعلان	قيود على الإعلان	قيود على الإعلان	قيود على الإعلان
المخالفات والعقوبات	غرامات وإغلاق المؤسسات	غرامات وإغلاق المؤسسات	غرامات وإغلاق المؤسسات
حماية المعلومات الشخصية	قوانين حماية البيانات	قوانين حماية البيانات	قوانين حماية البيانات
ضمان سلامة الأطفال	قوانين حماية الطفل	قوانين حماية الطفل	قوانين حماية الطفل
البرامج التوعوية لأولياء الأمور والطلبة	برامج توعوية محدودة	برامج توعوية محدودة	برامج توعوية محدودة

تصور مقترح لتنظيم وتأطير الدروس الخصوصية في سلطنة عمان في ضوء علي المطري وآخرون

بناء الشراكات	شراكات مع المدارس والمجتمعات المحلية	شراكات مع المدارس والمجتمعات المحلية	شراكات مع المدارس والمجتمعات المحلية
التنظيم الذاتي	جمعيات مهنية للدروس الخصوصية	جمعيات مهنية للدروس الخصوصية	جمعيات مهنية للدروس الخصوصية
وجود سياسة وطنية لتنظيم الدروس الخصوصية	سياسة رسمية	سياسة رسمية	سياسة غير رسمية
بدائل الدروس الخصوصية	برامج تعليمية بعد المدرسة	برامج تعليمية بعد المدرسة	برامج تعليمية بعد المدرسة

يتضح من الجدول (٣) ما يلي:

- تتمتع كوريا الجنوبية بأكثر أنظمة الدروس الخصوصية تنظيماً، حيث تضع الحكومة قواعد صارمة على المؤسسات والمعلمين. بينما تعتمد اليابان على التنظيم الذاتي بشكل كبير، والصين لديها نظام تنظيمي متطور تم تطويره مؤخراً.
 - تختلف الرسوم بشكل كبير بين الدول، حيث تكون أعلى في كوريا الجنوبية وأقل في الصين.
 - تفتقر الدول الثلاثة إلى برامج توعوية شاملة لأولياء الأمور والطلبة حول مخاطر وفوائد الدروس الخصوصية.
 - تتشابه الدول الثلاثة في تقديم برامج تعليمية بعد المدرسة كبديل للدروس الخصوصية، لكن تختلف في فعاليتها ومدى انتشارها.
 - تختلف أنظمة الدروس الخصوصية في الدول الثلاثة بشكل كبير من حيث مستوى التنظيم، والرسوم، والبرامج التوعوية، والبدائل.
 - تتمتع كوريا الجنوبية بأكثر أنظمة الدروس الخصوصية تنظيماً، بينما تعتمد اليابان على التنظيم الذاتي بشكل كبير، والصين لديها نظام تنظيمي متطور تم تطويره مؤخراً.
 - تفتقر الدول الثلاثة إلى برامج توعوية شاملة حول مخاطر وفوائد الدروس الخصوصية.
 - تتشابه الدول الثلاثة في تقديم برامج تعليمية بعد المدرسة كبديل للدروس الخصوصية، لكن تختلف في فعاليتها ومدى انتشارها.
- ثانياً: تحليل مقارنة لتنظيم وتأطير الدروس الخصوصية في سلطنة عمان، والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وتونس.

الجدول (٤) تحليل مقارن لتنظيم وتأطير الدروس الخصوصية في سلطنة عمان، والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وتونس.

المعايير	سلطنة عمان	المملكة العربية السعودية	الإمارات العربية المتحدة	تونس
متطلبات التسجيل (التراخيص)	تراخيص من وزارة التربية والتعليم	تراخيص من وزارة التربية والتعليم	تصاريح عمل من وزارة الموارد البشرية والتوطين	تراخيص من وزارة التربية
المباني (السلامة)	معايير سلامة محددة	معايير سلامة محددة	معايير سلامة محددة	معايير سلامة محددة
مؤهلات المعلمين	شهادات جامعية في مجال التعليم	شهادات جامعية في مجال التعليم	شهادات جامعية في مجال التعليم	شهادات جامعية في مجال التعليم
الرسوم	رسوم شهرية	رسوم محددة	رسوم محددة	رسوم محددة
الإعلان	قيود على الإعلان	قيود على الإعلان	قيود على الإعلان	قيود على الإعلان
المخالفات والعقوبات	غرامات وإغلاق	غرامات وإغلاق	غرامات وإغلاق	غرامات وإغلاق
حماية المعلومات الشخصية	قوانين حماية البيانات	قوانين حماية البيانات	قوانين حماية البيانات	قوانين حماية البيانات
ضمان سلامة الأطفال	قوانين حماية الطفل	قوانين حماية الطفل	قوانين حماية الطفل	قوانين حماية الطفل
البرامج التوعوية لأولياء الأمور والطلبة	برامج توعوية محدودة	برامج توعوية محدودة	برامج توعوية محدودة	برامج توعوية محدودة
بناء الشراكات	شراكات مع المدارس والمجتمعات المحلية	شراكات مع المدارس والمجتمعات المحلية	شراكات مع المدارس والمجتمعات المحلية	شراكات مع المدارس والمجتمعات المحلية
التنظيم الذاتي	جمعيات مهنية للدروس الخصوصية	جمعيات مهنية للدروس الخصوصية	جمعيات مهنية للدروس الخصوصية	جمعيات مهنية للدروس الخصوصية
وجود سياسة وطنية لتنظيم الدروس الخصوصية	سياسة غير رسمية	سياسة رسمية	سياسة رسمية	سياسة رسمية
بدائل الدروس الخصوصية	برامج تعليمية بعد المدرسة	برامج تعليمية بعد المدرسة	برامج تعليمية بعد المدرسة	برامج تعليمية بعد المدرسة

يتبين من الجدول (٤)

- تمتع الإمارات العربية المتحدة بأكثر أنظمة تنظيم الدروس الخصوصية تطوراً، حيث تصدر تراخيص عمل خاصة للمعلمين وتضع معايير سلامة محددة للمباني. بينما تعتمد دول أخرى مثل سلطنة عمان على التنظيم الذاتي.
 - تشترط جميع الدول أن يكون المعلمون في الدروس الخصوصية حاصلين على شهادات جامعية في مجال التعليم.
 - تختلف الرسوم بشكل كبير بين الدول، حيث تكون أعلى في دول الخليج الغنية مثل قطر والإمارات العربية المتحدة.
 - تضع بعض الدول قيوداً على الإعلان عن الدروس الخصوصية.
 - تفرض جميع الدول عقوبات على المخالفين لقوانين الدروس الخصوصية، مثل الغرامات أو الإغلاق أو السجن.
 - تضع بعض الدول قوانين لحماية المعلومات الشخصية للطلاب وأولياء الأمور.
 - تضع بعض الدول قوانين لضمان سلامة الأطفال في الدروس الخصوصية.
 - تنظم بعض الدول برامج توعية لأولياء الأمور والطلبة حول مخاطر وفوائد الدروس الخصوصية.
 - تسعى بعض الدول إلى بناء شراكات بين المدارس والمجتمعات المحلية للحد من الاعتماد على الدروس الخصوصية.
 - تقدم بعض الدول بدائل للدروس الخصوصية، مثل برامج تعليمية بعد المدرسة.
- ويتضح جلياً أنه تختلف أنظمة تنظيم الدروس الخصوصية بشكل كبير بين دول الخليج العربي، وتتمتع الإمارات العربية المتحدة بأكثر أنظمة تنظيم الدروس الخصوصية.

المحور الثالث: تصور مقترح لتنظيم وتأطير الدروس الخصوصية في سلطنة عمان في ضوء تجارب بعض الدول

توصل الباحثون بعد الاطلاع على التجارب الدولية والإقليمية والمحلية في تنظيم وتأطير الدروس الخصوصية إلى بناء تصور مقترح تنفيذه لتنظيم وتأطير الدروس الخصوصية في سلطنة عمان في ضوء تجارب بعض الدول نوضحه في النقاط التالية:

١. إصدار وزارة التربية والتعليم بالتنسيق مع وزارة العمل سياسة وطنية بشأن الدروس الخصوصية تتضمن لوائح تفصيلية مثل:
 - متطلبات التسجيل (التراخيص التجارية والتعليمية).
 - والمباني (السلامة).
 - ومؤهلات المعلمين.
 - الرسوم.

- والإعلان.
- تحديد عقوبات المخالفين لأخلاقيات المهنة من معلمي المدارس (تطبيق العقوبات للمعلمين الذين ينضمون أو يقدمون الدروس الخصوصية).
- حماية المعلومات الشخصية.
- ضمان صحة الأطفال وسلامتهم.
- منع المعلمين من تقديم دروس خصوصية للطلبة الذين يدرسونهم وتوعية أولياء الأمور بذلك منعا لتضارب المصالح (فساد التعليم).
- ٢. برامج توعوية لأولياء الأمور والطلبة (تنقيف المستهلكين من أجل خيارات مستنيرة).
- ٣. بناء الشراكات: مع المدارس والقطاع الخاص ومع فروع الحكومة الأخرى، ومع الهيئات المجتمعية ووسائل الإعلام.
- ٤. تشجيع التنظيم الذاتي للدروس الخصوصية.
- ٥. إصدار وزارة التربية والتعليم سياسة وطنية لتنظيم ومتابعة الدروس الخصوصية عبر الإنترنت (التعليم الإلكتروني والمنصات الإلكترونية).
- ٦. إيجاد وزارة التربية والتعليم بدائل للدروس الخصوصية مثل:
 - تفعيل وزارة التربية والتعليم للمنصات التعليمية مثل منصة منظرة وقناة مورد للدروس التعليمية على اليوتيوب. مراعاة للجانب الاجتماعي والاقتصادي (تضيق الفجوة بين المقتدر وغير المقتدر).
 - دروس على الهواء بتنظيم من وزارة التربية والتعليم ووزارة الإعلام بالاستعانة بالمعلمين والمشرفين التربويين المجيدين.
- ٧. تفعيل الدروس الخصوصية في المدارس تحت مسمى (نظام التقوية بالمدارس) مقابل حوافز مادية ومعنوية للمعلمين.

التوصيات والمقترحات

- الأخذ بالخبرات الخاصة بتنظيم وتأطير الدروس الخصوصية في الدول موضع الدراسة لإصدار السياسة الوطنية لتنظيم وتأطير الدروس الخصوصية في سلطنة عمان.
- تبني وزارة التربية والتعليم للتصور المقترح لتنظيم وتأطير الدروس الخصوصية في سلطنة عمان.
- إصدار وزارة التربية والتعليم بالتنسيق مع وزارة العمل سياسة وطنية بشأن الدروس الخصوصية.
- إصدار وزارة التربية والتعليم سياسة وطنية لتنظيم ومتابعة الدروس الخصوصية عبر الإنترنت (التعليم الإلكتروني والمنصات الإلكترونية).

المراجع

- عثمان، محمد. (٢٠٢٢). دراسة مقارنة لممارسات تعليم الظل في كل من كوريا الجنوبية وماليزيا وإمكان الإفادة منها في مصر. دراسات تربوية واجتماعية، كلية التربية، جامعة حلوان، (٢٨)٣، ١٦٤-٢٧٢.
- الحجري، راشد بن محمد بن سالم، التوبي، عبدالله بن سيف بن محمد، الجابري، سالم بن حمود بن ناصر، و المطري، علي بن سعيد بن سليم. (٢٠٢٣). واقع الدروس الخصوصية لطلبة التعليم المدرسي في سلطنة عمان من وجهة نظر الطلبة وأولياء الأمور. المجلة العربية للتربية النوعية، (٢٩)٧، ٥٣-٨٨.
- الحجري، راشد محمد، الفارسي، عبد الله علي محمد، الصقري، محمد خلفان، & المطري، علي سعيد سليم. (٢٠٢٤). الآثار الاجتماعية للدروس الخصوصية في سلطنة عمان. المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، ٨(٣٦)، ٢٠٧-٢٤٨. doi: 10.21608/jasep.2024.333573
- الحجري، راشد بن محمد، الصقري، محمد بن خلفان، التوبي، عبدالله بن سيف، الحضرمي، أحمد بن سعيد. (٢٠٢٤). الآثار التربوية للدروس الخصوصية على التعليم المدرسي في سلطنة عمان من وجهة نظر أولياء الأمور. بحوث عربية في مجالات التربية النوعية، (٣٣).
- نوار، أحمد زينهم، وقطيظ، عدنان محمد أحمد. (٢٠٢٠). ترشيد ظاهرة الدروس الخصوصية بالتعليم قبل الجامعي في مصر: تدابير تنظيمية مقترحة. مجلة كلية التربية، (٣١)٧٥، ٧٥-١٤٠.
- حامد، شيرين؛ روشا، فاليريا. (٢٠١٨). الدروس الخصوصية مدفوعة الأجر في دولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر الوالدين. المركز الأقليمي للتخطيط التربوي، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (٢٠١٦). تقويم الامتحانات العامة في الوطن العربي وتطويرها (الوثيقة الرئيسية)، المؤتمر العاشر لوزراء التربية والتعليم في الوطن العربي، عمان، الأردن، ٧.
- عيد، فاطمة رجب محمد. (٢٠٢٣). سياسات تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي في مصر وكوريا الجنوبية دراسة مقارنة. مجلة التربية المقارنة والدولية، 20(20)، ١١-٥٩.
- الزيودي، ماجد محمد. (٢٠١٦). الدروس الخصوصية لدى الأسر السعودية واتجاهاتهم نحوها في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية. رسالة الخليج العربي-السعودية. (٣٧) ١٤١.



الرواحي، سالم محمد خلفان. (٢٠٢١). الدروس الخصوصية بين الإباحة والتجريم في سلطنة عمان. المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية. (٨) ٢، ١٩٩-٢٢٢.
الجريدة الرسمية. (٢٠٢٣). مرسوم سلطاني رقم ٣١ / ٢٠٢٣ بإصدار قانون التعليم المدرسي. عدد الجريدة الرسمية رقم (١٤٩٤) الصادر في ٢١ من مايو ٢٠٢٣ م.

وزارة التربية والتعليم. (٢٠١٧). اللائحة التنظيمية للمدارس الخاصة. قرار وزاري رقم ٢٨٧ / ٢٠١٧ بإصدار اللائحة التنظيمية للمدارس الخاصة. سلطنة عمان.
وزارة التربية والتعليم. (٢٠١٨). واقع الدروس الخصوصية في سلطنة عمان: انتشارها، وأسبابها، والحلول المقترحة لتنظيمها وتأطيرها، بحث غير منشور، سلطنة عمان.

الرائد الرسمي للجمهورية التونسية. (٣ نوفمبر ٢٠١٥) عدد ٨٨، ٣٠٦٧-٣٠٧٧.
وزارة الموارد البشرية والتوطين. (٢٠٢٣). قرار وزاري رقم (٧١٠) لسنة ٢٠٢٣ بشأن استحداث تصريح عمل التدريس الخصوصي. الإمارات العربية المتحدة.
وزارة التربية والتعليم. (٢٠٢٠ / ٣ / ١٦). برنامج درس على الهواء- وسيلة أساسية للتعليم في ظل جائحة كورونا. سلطنة عمان.

<https://home.moe.gov.om/files/media/PDF/onAir02.pdf>

وزارة التربية والتعليم. (29 أكتوبر ٢٠٢٠). التعليم المدمج. سلطنة عمان

<https://home.moe.gov.om/pages/208/show/1021>

أبو عبادة، أثير. (٢٠٢١). تقييم تجربة المملكة العربية السعودية في التعليم عن بعد في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر أولياء الأمور. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية (٢٩) ٣، 261-232.

عبد الوافي، هشام. (٢٠٢١). تجربة التعليم عن بعد بالجامعات الجزائرية في ظل انتشار كوفيد- ١٩ : جامعة العقيد

مكتب التربية العربي لدول الخليج. (يوليو ٢٠٢٣). برنامج التعليم الخصوصية الوطني في إنجلترا. ع (١٨). ٤٠-٤٩.

Liu, J. (2018). Review of Regulatory Policies on Private Supplementary Tutoring in China. ECNU Review of Education, 1(3), 143-153.

<https://doi.org/10.30926/ecnuoe2018010307>

Zhang, W. (2019). Regulating Private Tutoring in China: Uniform Policies, Diverse Responses. ECNU Review of Education, 2(1), 25-43. <https://doi.org/10.1177/2096531119840868>



- Bray M. (2022) Shadow Education in Asia and the Pacific: Features and Implications of Private Supplementary Tutoring. In: Lee W.O., Brown P., Goodwin A.L., Green A. (eds) International Handbook on Education Development in Asia-Pacific. Springer, Singapore. https://doi.org/10.1007/978-981-16-2327-1_10-1
- Bray, M. and Kwo, O. (2014). Regulating private tutoring for public good: Policy options for supplementary education in Asia. Hong Kong: Comparative Education Research Centre, The University of Hong Kong, and Bangkok: UNESCO.
- Kimura, H. (2018). Data-based discussion on education and children in Japan 2: Analyzing juku – another school after school. https://www.childresearch.net/projects/data_Japan/2018_02.html, accessed 4 November 2023.
- Enrich, S.R. (2021). Worldwide shadow education and social inequality: Explaining the differences in the socioeconomic gap in access to shadow education across 63 societies. *International Journal of Comparative Sociology*, 61 (6): 441-475.
- Korean Statistical Information Service (2020). Participation rate on private education by school level and characteristics. [http://kosis.kr/eng/statisticsList/statisticsListIndex.do?menuId=M_01_01andvwcd=MT_ETITLEandp](http://kosis.kr/eng/statisticsList/statisticsListIndex.do?menuId=M_01_01andvwcd=MT_ETITLEandparmTabId=M_01_01andstatId=1963003andthemaId=#SelectStatsBoxDiv)
[armTabId=M_01_01andstatId=1963003andthemaId=#SelectStatsBox](http://kosis.kr/eng/statisticsList/statisticsListIndex.do?menuId=M_01_01andvwcd=MT_ETITLEandparmTabId=M_01_01andstatId=1963003andthemaId=#SelectStatsBoxDiv)
Div accessed 23 oct 2023.
- Ji Yun Lee, 2019, Private Tutoring and its Impact on Students Academic Achievement ,Formal Schooling and Educational Inequality in Korea, an un Published Ph.D. Dissertation for Columbia University ,New York,p.37.
- Zhang, Wei & Bray, Mark .(2021) .A Changing Environment of Urban Education: Historical and Spatial Analysis of Private Supplementary Tutoring in China. *Environment and Urbanization*, Vol.33, No.1, pp.43-62.
- Zwier, Dieuwke; Geven, Sara & van de Werfhorst (2021): ‘Social Inequality in Shadow Education: The role of High-stakes Testing’. *International Journal of Comparative Sociology*, Vol.61, No.6, pp.412-440

- S.R. Entrich. (2020). Worldwide shadow education and social inequality: Explaining differences in the socioeconomic gap in access to shadow education across 63 societies International Journal of Comparative Sociology, 61 (6), pp. 441-475.
- D. Jansen, L. Elffers, S. Jak. (2021). A cross-national exploration of shadow education use by high and low SES families International Studies in Sociology of Education, pp. 1-22.
- M. Bray. (2021). Shadow education in Europe: Growing prevalence, underlying forces, and policy implications ECNU Review of Education, 4 (3), pp. 442-475.
- Pseiridis, A., Lianos, T.P. and Agiomirgianakis, G. (2018). Is university education an investment or a consumption good in a small open economy. International Journal of Education Economics and Development, Vol. 9, No. 3, pp.268-279.
- Bray, M. & Kwo, O. (2014). Regulating private tutoring for public good. Policy options for supplementary education in Asia. Comparative Education Research Centre. University of Hong Kong. Central printing press Ltd. Hong Kong. China.
- Hultberg, P.T., Calonge, D.S. and Choi, T. (2021). Costs and benefits of private tutoring programs: the South Korean case. International Journal of Social Economics, Vol. 48 No. 6, pp. 862-877. <https://doi.org/10.1108/IJSE-12-2019-0722>
- Bray, Mark. (1999): The Shadow Education System: Private Tutoring and its Implications for Planners. Fundamentals of Educational Planning 61, Paris: UNESCO International Institute for Educational Planning (IIEP).
- Guill, K., Ömeroğulları, M. & Köller, O. (2021). Intensity and content of private tutoring lessons during German secondary schooling: effects on students' grades and test achievement. Eur J Psychol Educ (2021). <https://doi.org/10.1007/s10212-021-00581-x>
- Yıldız, A., Türkdoğan, A. & Koçak, E. (2022). Negative effects of private tutoring on stakeholders from teachers' perspective, E-International Journal of Educational Research, 13(1), 19-37. DOI: <https://doi.org/10.19160/eijer.1016071>.

- Guill, K., Ömeroğulları, M. & Köller, O. (2021). Intensity and content of private tutoring lessons during German secondary schooling: effects on students' grades and test achievement. *Eur J Psychol Educ* (2021). <https://doi.org/10.1007/s10212-021-00581-x>
- Sato, Yuji (ed.).(2012). One Hundred Years of Juku and Fifty Years of Juku Associations. Tokyo: Federation of Private Tutoring Associations.
- Kimura, Haruo .(2018). Data-based Discussion on Education and Children in Japan 2: Analyzing Juku -Another School after School. Tokyo: Child Research Net. https://www.childresearch.net/projects/data_Japan/2018_02.html#:~:text=The_20juku_20enrollment_20rate_20falls,during_202nd_20and_203rd_20grade, accessed 19 May 2023.
- KOSIS [Korean Statistical Information Service] (2020).Participation Rate on Private Education by School Level and Characteristics. http://kosis.kr/eng/statisticsList/statisticsListIndex.do?menuId=M_01_01&vwcd=MT_ETITLE&parmTabId=M_01_01&statId=1963003&themaId=#SelectSta tsBoxDiv, accessed 19 May 2023.
- Yung, K. W. H., & Bray, M. (2017). Shadow education: Features, expansion, and implications. In T. K. C. Tse & M. Lee, Making sense of education in post-handover Hong Kong: Achievements and challenges (pp. 95-111). London: Routledge.
- Zhan, Shengli .(2014). The Private Tutoring Industry in Taiwan: Government Policies and their Implementation. *Asia Pacific Journal of Education*, Vol.34, No.4, pp.492-504.
- Feng, Siyuan .(2021). The Evolution of Shadow Education in China: From Emergence to Capitalisation. *Hungarian Educational Research Journal*, Vol. 11, No.2, pp.89-100
- Ho, Nga Hon.(2010). Hong Kong's Shadow Education: Private Tutoring in Hong Kong. *The Hong Kong Anthropologist*, Vol.4, pp.62-85.
- Sutton Trust .(2019). Private tuition polling 2019. <https://www.suttontrust.com/wp-content/uploads/2019/12/PrivateTuition2019-PollingTables.pdf> and <https://www.suttontrust.com/news-opinion/all-news->

opinion/one-in-four-teachers-take-on-private-tuition-outside-of-school

- Katsillis, Michail .(2021). Factors and Processes of Educational and Social Stratification in Greece: The Role of Shadow Education. DPhil thesis, University of Oxford.
- Christensen, Søren & Zhang, Wei (2021). Shadow Education in the Nordic Countries. Special issue of ECNU Review of Education [East China Normal University], Vol.4, No.3. <http://www.roe.ecnu.edu.cn/f9/1d/c12911a391453/page.htm>
- Zhang, Wei. (2021). Non-State Actors in Education: The Nature, Dynamics, and Regulatory Implications of Private Supplementary Tutoring. Paper prepared for the Global Education Monitoring Report 2022 GEM Report Fellowship.
- UNESCO.(2019). Concept Note for the 2021 Global Education Monitoring Report on Non-State Actors. Paris: Global Education Monitoring Report, UNESCO. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000372188/PDF/372188eng.pdf.multi>, accessed 28 Feb 2022.
- Holloway, Sarah L. & Kirby, Philip .(2020). Neoliberalising Education: New Geographies of Private Tuition, Class Privilege, and Minority Ethnic Advancement. Antipode: A Radical Journal of Geography, Vol.52, No.1, pp.164-184. <https://doi.org/10.1111/anti.12587>
- S.R. Entrich. (2020). Worldwide shadow education and social inequality: Explaining differences in the socioeconomic gap in access to shadow education across 63 societies International Journal of Comparative Sociology, 61 (6), pp. 441-475.
- Sieverding, Maia; Krafft, Caroline & Elbadawy, Asmaa .(2019). An Exploration of the Drivers of Private Tutoring in Egypt. Comparative Education Review, Vol.63, No.4, pp.562-590.
- Tsiplakides, I. (2018). Shadow Education and Social Class Inequalities in Secondary Education in Greece: The Case of Teaching English as a Foreign Language, International Journal of Sociology of Education, 7(1), 71-93. doi: 10.17583/rise.2018.2987

- Liao, X., & Huang, X. (2018). Who is More Likely to Participate in Private Tutoring and Does it Work?: Evidence from PISA (2015). ECNU Review of Education, 1(3), 69–95. <https://doi.org/10.30926/ecnuroe2018010304>
- Sharma, H. .(2019). Equity Related Concerns: Impact of Private tutoring in India. Journal of Education Culture and Society.
- Rashid Alhajri, & Ahmed Al-Hadrami. (2024). The Relationship Between Private Lessons and Academic Achievement Among Students in Grades (9-12) in the Sultanate of Oman. Kurdish Studies, 12(1), 202–213. Retrieved from <https://kurdishstudies.net/menu-script/index.php/KS/article/view/564>.
- Martin, L., & Tapp, D. (2019). Teaching with Teams: An introduction to teaching an undergraduate law module using Microsoft Teams. Innovative Practice in Higher Education, 3(3).
- Al-Nadab, M. i. (2022). The experience of the Ministry of Education in the Sultanate of Oman in distance education through broadcast-based education in light of the Corona pandemic for the academic year 2019/2020. Palestine Technical University Research Journal, 10(2), 250–241. <https://doi.org/10.53671/pturj.v10i2.331>
- Zhang, Wei (2013a): Private Supplementary Tutoring Received by Grade 9 Students in Chongqing, China: Determinants of Demand, and Policy Implications. PhD thesis, The University of Hong Kong.
- Zhang, Wei (2013b): Fieldwork and interview data in China. Hong Kong: Faculty of Education, The University of Hong Kong.
- Hong Kong, Education Bureau (2013c): ‘Notes on Choosing Private Schools Offering Non-formal Curriculum’. <http://www.edb.gov.hk/attachment/en/edu-system/other-edu-training/non-formal-curriculum/pamphlet.pdf>, accessed 26 February.
- Hong Kong, Legislative Council Panel on Education (2003): ‘Changes in the Regulatory Control of Private Schools Offering Non-Formal Curriculum’. Paper No.CB(2)312/03-04(01). Hong Kong: Legislative Council Panel on Education. Available on

<http://www.edb.gov.hk/attachment/en/edu-system/other-education/non-formal-curriculum/ed1117cb2-312-1e.pdf>, accessed 26 February ٢٠٢٤.

- Entrich, S.R. (2021). Worldwide shadow education and social inequality: Explaining the differences in the socioeconomic gap in access to shadow education across 63 societies. *International Journal of Comparative Sociology*, 61 (6): 441-475.
- Wei, Yi (2018): The 2017 Chinese Family Survey of Educational Expenditure. Beijing: China Institute of Education Finance Research. [in Chinese]
http://ciefr.pku.edu.cn/cbw/kyjb/2018/03/kyjb_5257.shtml
- Wei Zhang & Mark Bray (2018) Equalising schooling, unequalising private supplementary tutoring: access and tracking through shadow education in China, *Oxford Review of Education*, 44:2, 221-238, DOI: [10.1080/03054985.2017.1389710](https://doi.org/10.1080/03054985.2017.1389710)
- Entrich, S. R. (2017). Shadow education and social inequalities in Japan: Evolving patterns and conceptual implications. Dordrecht: Springer.
- Sato, Yuji (ed.) (2012): One Hundred Years of Juku and Fifty Years of Juku Associations. Tokyo: Federation of Private Tutoring Associations. [in Japanese]
- Bray, Mark & Lykins, Chad (2012): Shadow Education: Private Supplementary Tutoring and its Implications for Policy Makers in Asia. Mandaluyong City: Asian Development Bank and Hong Kong: Comparative Education Research Centre, The University of Hong Kong.
- Isashiki, Masataka (2017): 'The Relationship Between Government and Private Supplementary Education (Juku) in Japan'. Presentation at Policy Forum 'Public-Private Partnerships in Supplementary Education: Sharing Experiences in East Asian Contexts', 9-10 December. Comparative Education Research Centre, The University of Hong Kong.
- Bray, M. (2014). The impact of shadow education on student academic achievement: why the research is inconclusive and what

can be done about it. Asia Pacific Education Review, 15, (3), 381-389.

China, General Offices of the Communist Party of China Central Committee and the State Council (2021): 'Further Reducing the Burden of Homework and Out-of-school Tutoring for Compulsory Education Students'. Beijing: General Offices of the Communist Party of China Central Committee and the State Council of the People's Republic of China.

China, General Office of the State Council (2018): 'Opinions of the General Office of the State Council on Regulating the Development of Private Tutoring Institutions'. Beijing: General Office of the State Council of the People's Republic of China.

China, People's Republic of (2018): 'Notice Issued by the General Offices of Four Ministries including Ministry of Education on a Special Campaign to Rectify Out-of-school Training Institutions to Reduce Extracurricular Study Burden on Primary and Secondary Students'. Beijing: Ministry of Education, Ministry of Civil Affairs, Ministry of Human Resources and Social Security, and State Administration for Industry and Commerce.

Bray, M., Lykins, C. (2012). Shadow education: Private supplementary tutoring and its implications for policy makers in Asia. Asian Development Bank.

OECD . (2020). Private spending on education (indicator).

<https://data.oecd.org/eduresource/private-spending-on-education.htm>

Hagwon Act . (2019). No. 15967 [in Korean].

<http://www.law.go.kr/%EB%B2%95%EB%A0%B9/%ED%95%99%EC%9B%90%EC%9D%98%EC%84%A4%EB%A6%BD%E3%86%8D%EC%9A%B4%EC%98%81%EB%B0%8F%EA%B3%BC%EC%99%B8%EA%B5%90%EC%8A%B5%EC%97%90%EA%B4%80%ED%95%9C%EB%B2%95%EB%A5%A0>

Gyeongsangnam-do Changwon Office of Education . (2020). A comparison among the hagwons, training centers, private tutors [in

Korean]. <http://cwedu.gne.go.kr/cwedu/cm/cntnts/cntntsView.do?mi=127&cntntsId=294>

- Piao, H., & Hwang, H. (2021). Shadow Education Policy in Korea During the COVID-19 Pandemic. *ECNU Review of Education*, 4(3), 652–666. <https://doi.org/10.1177/20965311211013825>
- Kim, Young-Chun (2016): *Shadow Education and the Curriculum and Culture of Schooling in South Korea*. New York: Palgrave Macmillan.
- KOSIS [Korean Statistical Information Service] (2020): 'Participation Rate on Private Education by School Level and Characteristics'. http://kosis.kr/eng/statisticsList/statisticsListIndex.do?menuId=M_01_01&vwcd=MT_ETITLE&parmTabId=M_01_01&statId=1963003&themaId=#SelectStatsBoxDiv, accessed 19 February 2024.